جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الشعبة : ريادة اعمال التخصص : ريادة اعمال

المقاولاتية و دورها في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي
دراسة حالة : مؤسسة بناء بكل مراحله – مستغانم –

مقدمة من طرف الطلاب :

✓ جيلالي أميرة

✓ جيلالي نسرين

اعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	.....	استاذ.....	جامعة .....
مقررا	.....	استاذ.....	جامعة .....
مناقشا	.....	استاذ.....	جامعة .....

السنة الجامعية : 2024/2023

التشكرات

الحمد لله و الشكر كما يسعى لجلال وجهك و عظيم سلطانك

لك الحمد ربي حتى ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى

اتقدم بخالص الشكر و العرفان **للأستاذ ولد سعيد محمد** الذي

دخر جهدا في مساعدتي و تقديم كل

التوجيهات الازمة لإنجاز هذه الدراسة.

شكرا لمن علمني حرفا. و امسك بيدي و كان خير معلم ...

شكرا لكل من اهداني من وقته . و رفعني درجة بكلمة .

و اقدم الشكر لكل من شجعني و لو بكلمة و كل من مد لي يد المساعدة

من قريب او بعيد .....

اهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

الحمد لله قولا و فعلا و شكرا و رضا

الحمد لله الذي أكرمني بشيء من هذا العلم الواسع

فالحمد لله عند البدء و عند الختام

أهدي عملي المتواضع هذا الى جناحاي

الى من زرعوا ذرة السعادة في روحي ، الى نعمتي و نعيمي

الى أبي و أمي

الى من كانوا نجومي في الليالي المظلمة **إلى إخوتي**

الى كل من بلغه الأجل و لم يعد معنا **الى جدّاي الحبيبان**

اللهم إرحمهما رحمة ملء سماوات و الأرض .

الى رفيقة دربي أميرة ، شكرا لكونك إستثنائية ، شكرا لكونك فريدة من نوعك

الى أول شخص أذاقني لذة الدراسة و العلم إلى أول معلم لي

إلى حيدرة محمد أهديك عملي المتواضع هذا

إلى من زادت لعُمري عُمرا ، الى زينة حياة الدنيا

إلى سَمَرْ إكتملت فرحتي بوجودكم

جيلالي نسرين

اهـــــــــــــــــــــــــداء

الى روح غالية فارقتني في الصغر **إلى جدتي الحبيبة** رحمها الله السيدة خيرة

إلى من كان فراقه فاجعة لم يغادرني ألمها يوما **إلى جدي الغالي** رحمة الله عليه السيد جيلالي

إلى من أدعو الله أن يطيل عمرهما و يرزقهما الصحة و العافية الي جدي السيد طيب و أحن جدة السيدة خديجة

إلى قدوتي في الحياة و الرفيق الاول إلى من علمني أسس الحياة و رباني على المبادئ و الأخلاق الوحيد الذي ان طلبت منه نجمة عاد يحمل القمر ، من ساندني في وقت الضعف و القوة إلى من دفع الغالي و النفيس ليحقق أحلامي إلى من اشتد به ضلعي،إلى من آمن بقدراتي على الوصول إلى أعلى المراتب إلى من أقف وقفة فخر لأنني احمل اسمه **إلى والدي العزيز السيد جيلالي ميلود**

للعظيمة التي انجبتني إلى من كانت الصديقة أكثر من كونها الام إلى من علمتني و حرصت على حسن تربيتي إلى من استمعت لشكواي دون كلل او ملل إلى من ضحت براحتها لراحتي إلى من يقال عنها نبع الحنان **إلى أمي الغالية السيدة دليلة.**

إلى من أتقبل ازعاجه برحابة صدر الى من أضحك برفقته ساعات طويلة إلى اخي الأصغر و رفيقي الأقرب إلى **جيلالي رفيق** رعاك الله و حقق أمانيك

إلى نصفي الثاني إلى من رافقتني منذ الصغر ، من كانت نعم الأخت و الصديقة إلى خير ما لاقتني به الحياة ، التي لم تغادرني حتى و ان غادرت نفسي إلى صديقة اباهي برفقتها 20 سنة كاملة إلى من قيل عنها >و رفيق رافقته في طريق ، صار بعد الطريق خير رفيق <**إلى أختي بن مريجة ايمان**

إلى من كانت بمثابة الام و الخت و الصديقة طيلة سنوات ، من كانت نصائحها مثل جدار لا يميل استند عليه وقت الحاجة إلى من علمتني حرفة تدوم الحياة الى من علمتني قوتها مجابهة الصعوبات و عدم الاستسلام إلى **السيدة دراجي دليلة**

إلى ذات الملامح البريئة إلى من لامس عطفها كل الوجود إلى من كانت و لا تزال خير زميلة و خير صديقة تجاوزنا معا كل صعب لتحقيق النجاح سويا إلى من ساندتني في وقت القوة و الضعف **إلى زميلتي جيلالي نسرين**

إلى من لا شبيه له إلى أحن من لاقتني به الايام إلى ضماد الروح **إلى مرام و أمير**

إلى من خُلقت لتبدع ففاقت قدراتها أي إبداع **إلى الأخت الصغرى أسماء** (kira) سدد الله خطاك

إلى أفضل من مارست مهنتها إلى من كان لها فضل كبير في انجازنا لهاته المذكرة و غيرها من البحوث**إلى الآنسة مليكة**

إلى كل من ساندنا يوما إلى كل من ساهم في تجاوزنا لعقبات الطريق إلى كل من ابتسم لنا في وقت انعدام الشغف شكرا جزيلا لكم.

جيلالي اميرة

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
الشكر	
اهداء	
قائمة الجداول و الاشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول : ماهية المقاولاتية	01
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المقاولاتية	03
المطلب الأول : نشأة و تطور المقاولاتية	03
المطلب الثاني : مفاهيم عامة للمقاولاتية	05
المبحث الثاني : المقاول و صفاته	08
المطلب الأول : تعاريف مختلفة للمقاول	08
المطلب الثاني : خصائص و أنواع المقاول	11
المبحث الثالث :اهمية و دور المقاولاتية	15
المطلب الاول : انواع و خصائص المقاولاتية	15
المطلب الثاني : أهمية المقاولاتية	17
الفصل الثاني : و اقع المقاولاتية في الجز ائر	21
المبحث الأول : و اقع المقاولاتية في الجز ائر	23
المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر	23
المطلب الثاني : أجهزة المر افقة والدعم في الجز ائر	25
المطلب الثالث : التوجه المقاولاتي في الجز ائر	29
المبحث الثاني : أهمية المقاولاتية في الاقتصاد الوطني	33
المطلب الأول : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجز ائر .	33
المطلب الثاني : دور المقاولاتية في الاقتصادي الوطني	39
المبحث الثالث : مساهمة المقاولاتية في الناتج المحلي الخام	42
المطلب الأول : مساهمة المقاولاتية في الناتج المحلي	42
المطلب الثاني : دور المقاولاتية في تطور الناتج الخام والقيمة المضافة	44
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية	49
المبحث الأول : ماهية بنك التنمية المحلية	51

المطلب الأول : تعريف بنك التنمية المحلية	51
المطلب الثاني : هيكل التنظيمي للبنك التنمية المحلية	52
المطلب الثالث : التعريف بالوكالة 363 - بمستغانم و المصالح الموجودة بها	54
المبحث الثاني : دراسة حالة	57
المطلب الاول : ماهية المؤسسة	57
المطلب الثاني : تقديم المؤسسة	58
المطلب الثاني : تقيم نظام الرقابة الداخلية للوكالة	51
المبحث الثالث : دراسة الاقتصادية للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	59
المطلب الاول :تعريف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE	59
المطلب الثاني : دراسة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE	59
المطلب الثالث : القيمة المضافة	67
خاتمة	70
ملخص	73
قائمة المصادرو المراجع	75

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1)	تعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	34
الشكل رقم (02)	تطور الناتج المحلي خارج المحروقات حسب الطابع القانوني	42
الشكل رقم (03)	مساهمة المقاولاتية في القيمة المضافة	43
الشكل رقم (04)	مساهمة المقاولاتية في ترقية التجارة الخارجية	44
الشكل رقم (05)	هيكلها التنظيمي بنك التنمية المحلية	53
الشكل رقم (06)	مراحل المر افقة المقاولاتية لإنشاء مقاولة مصغرة	68

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجداول رقم (01)	يمثل التطور التاريخي للمقاولاتية.	04
الجداول رقم (02)	يمثل أنواع المقاولات	15
الجداول رقم (03)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب مجال النشاط و القوى العاملة في نهاية سنة 2016	29
الجداول رقم (04)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب مجال النشاط و القوى العاملة في نهاية سنة 2016	29

الجداول رقم (05)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط في نهاية سنة2016	30
الجداول رقم (06)	التطورفي مجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة(2016/2015)	30
الجداول رقم (07)	التطورفي عدد الوظائف المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
الجداول رقم (08)	تطورالقيمة المضافة للمؤسسات (خارج قطاع المحروقات) HHحسب القطاع القانوني	32
الجدول رقم (09)	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	33
الجدول رقم (10)	التطورالسنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	34
الجدول رقم (11)	المهن الحرة حسب القطاع	36
الجدول رقم (12)	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية	37
الجدول رقم (13)	تطورالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	38
الجدول رقم (14)	تطورمناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات	39
الجدول رقم (15)	تطورالميزان التجاري الجزائري (2010 / 2011)	40
الجدول رقم (16)	تطورالواردات حسب مجموعة المنتوجات(2010-2011)	40
الجدول رقم (17)	أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات المصدرة	41

الجدول رقم (18)	**تطور الناتج المحلي الخام**	45
الجدول رقم (19)	**تطورالقيمة المضافة**	46
الجدول رقم (20)	**هيكل الاستثمارات**	60
الجدول رقم (21)	**تخصيص الموارد المتعلقة بالمشروع**	61

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

المقاولاتية، كمفهوم وممارسة، تشكل عنصرا أساسيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المحلية في أي اقتصاد. يتجلى دور المقاولاتية في توفير فرص العمل، تحسين مستويات الدخل، تعزيز الابتكار والتكنولوجيا، وتعزيز الاستثمار والتنافسية. وبالتالي، يعتبر الاهتمام بتطوير ودعم القطاع المقاولاتي جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية تعتمد المقاولاتية على روح المبادرة، الإبداع، والريادة في مواجهة التحديات واستغلال الفرص. فهي تشجع على تكوين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تلبي احتياجات السوق المحلي وتسهم في تعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم المقاولاتية في تعزيز الروح الابتكارية والتطوير التكنولوجي من خلال تطبيق الأفكار الجديدة والتقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج وتقديم الخدمات .في هذا البحث، سنستكشف بعمق دور المقاولاتية في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، مع التركيز على عوامل نجاح المشاريع المقاولاتية وتحدياتها .من خلال هذا البحث، نأمل في فهم أعمق لدور المقاولاتية كمحرك للتنمية المحلية، وكيف يمكن تعزيز دورها ودعمها من خلال سياسات الحكومة والمبادرات الاقتصادية الاجتماعية .

إشكالية الدراسة :

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن للمقاولتية أن تكون عاملاً محوريا في تعزيز التنمية المحلية وتحفيز الاقتصاد المحلي؟

الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي المقاولاتية ؟

2- هل يمكن تحريك عجلة الاقتصاد المحلي ؟

3- ما دور البنك التنمية المحلية في دراسة موضوع ؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1- تعزيز الثقافة الريادية و تشجيع روح المبادرة في المجتمعات المحلية يمكن ان يحفز الافراد على تأسيس المشاريع الصغيرة و المتوسطة .

2- توفير التمويل المناسب و الدعم الفني للمقاولين المحليين يمكن ان يساعدهم على تنمية أعمالهم و توسيع نطاقها .

أهمية الدراسة :

- الأهمية العلمية : كاثراء للمكتبة الجامعية
- الأهمية الاقتصادية : تعتبر تعريف المقاولاتية تلعب دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي داخل البنوك خاصة بنك التنمية المحلية .

أسباب اختيار الموضوع:

- يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي نزاول دراستنا فيه و نامل ان نضيف الى هذا المجال معلومات جديدة تدعم البحث الجامعي .
- ميولنا و رغبتنا في معرفة دور المقاولاتية في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي .

منهج الدراسة :

للإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة تم اختيار المنهج الوصفي ، وهذا من اجل عرض مختلف مفاهيم المقاولاتية ، بالإضافة الى دور التي تلعبه في البنك .

صعوبات الدراسة :

من بين المشاكل والصعوبات التي تعرضنا لها أثناء إنجاز هذا البحث:

- صعوبات الحصول على المعلومات نظرا لكون الموضوع قليل الدراسات .

هيكل الدراسة :

بغرض الاجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث فصول حيث يتناول في:

- **الفصل الأول بعنوان ماهية المقاولاتية** ، حيث ينقسم الى ثلاث مباحث ،الأول تطرقنا الى مفاهيم عامة حول المقاولاتية ، و ثاني الى المقاول و صفاته ، و ثالث الى أهمية و دور المقاولاتية .
- **الفصل الثاني بعنوان و اقع المقاولاتية في الجز ائر**، حيث ينقسم الى ثلاث مباحث ،الأول تطرقنا الى واقع المقاولاتية في الجزائر ، و ثاني الى أهمية المقاولاتية في الجزائر ، و ثالث الى مساهمة المقاولاتية في الناتج المحلي الخام .
- **الفصل الثالث بعنوان دراسة تطبيقية**، حيث ينقسم الى ثلاث مباحث ،الأول تطرقنا الى ماهية بنك التنمية المحلية ، و ثاني دراسة حالة ، و ثالث الى دراسة الاقتصادية للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية .

دراسات السابقة :

1- دراسة الباحثة ""أمال بعيط"" بعنوان برامج المرافقة المقاوالتية في الجزائر - واقع و آفاق - مذكرة دكتوراه (ل م د) في علوم التسيير في شعبة تسيير المنظمات ، تناولت الباحثة دراستها من خلال التركيز على المقاولاتية بصفة عامة و قدمت تجارب حول المرافقة المقاولاتية و على برامج المقاولاتية، التمويليةCnac ، Angem، Ansej، لولاية

باتنة ، لخصت الدراسة الدور الذي تلعبة هيئات دعم المقاولاتية ، أما دراستنا ركزت على دور المقاولاتية في التنوع االقتصادي و ذالك من خالل اقامة مجموعة من برامج المقاولاتية.

2- دراسة الدكتور "" الجودي محمد علي ": بعنوان نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي هي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تناول فيها الباحث موضوع حول متغيرين أساسيين هما روح المقاولاتية لدى الطلبة و التعليم المقاولاتي كمطلب أساسي لتعزيز و تطوير الروح و ثقافة المقاولاتية حيث انه تطرق الى واقع المقاولاتية في الجزائر ، و الأجهزة المدعمة و المرافقة لها أما دراستنا تناولت دور المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي.

الفصل الاول : المقاولاتية

تمهيد:

المقاولاتية أصبحت من المواضيع الهامة في بيئة الأعمال الخاصة، حيث تسهم بشكل مباشر في الاقتصاد وتطوير المؤسسات. الواقع الاقتصادي الحالي يتطلب من الأفراد، خاصة حاملي الشهادات، التفكير في إنشاء مؤسسات خاصة نظرا لنقص فرص العمل في القطاع العام والخاص. الجزائر أدركت أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال دعم المقاولاتية كبديل للخروج من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها المؤسسات العمومية. لذا تعمل السلطات على دمج المقاولاتية في المناهج التعليمية لتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تسهم في تطوير الاقتصاد ودمج الشباب في سوق العمل لتقليل البطالة والضغط على القطاع العام. المقاولاتية تساهم في رفع الإنتاجية وإعادة إحياء المؤسسات الفاشلة وتعزيز التنافسية من خلال الابتكار والتجديد. هذه البيداغوجية تهدف إلى تعريف الطلاب بأهمية المقاولاتية ليس فقط كمقرر دراسي، بل كأسلوب لدخول سوق العمل، عبر تعليمهم أساسيات إنشاء المؤسسات الصغيرة وآليات الدعم المتاحة في الجزائر.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول المقاولاتية

المطلب الأول : نشأة و تطور المقاولاتية

لقد كان الأصل التاريخي للمقاولاتية يتمثل في أن يأتي شخص جريء يدرك الفرص وهو المقاول، وينشئ عملا كوسيط بين طرفين لا يعرف احدهما الآخر أو لا يتعامل معه، وكان المقاول يتولى دور المنظم الإداري للحلقة الوسطى التي بينهما[1].

ويمكن للمقاولاتية أن تقع في كل شيء وكل مجال وعلى أي مستوى، ولأي عدد من الناس أو المؤسسات آو المجتمع بكامله. فقد تكون في الصناعة أو التجارة أو الهندسة أو التكنولوجيا، في العمل السياسي الاجتماعي أو الثقافي أو الفكري أو الرياضي، في النقل أو التمويل او الوساطة او الزراعة او التعليم او السياحة او الجغرافيا او الجغرافيا او الحقوق او شيء آخر. انها اي عمل قابل للتنظيم والتطوير والنمو والتحول الى حالة انتاجية متقدمة مستقرة ورابحة .

ولقد استخدم مصطلح (Entrepreneurship) لأكثر من 200 عام إلا أنه يكتنفه الغموض بعض الشيء، حيث أن كلمة المبادرات الفردية والأعمال المقاولاتية مشتقة من كلمات فرنسية وتعني (بين- وتأخذ)، لذلك فإن المبادر أو الريادي يأخذ مكانا بين المزودين والعملاء أو المنتجين والعملاء، وفي نفس الوقت يأخذ المخاطر لتحقيق النجاح. بيتر دريكر عام 1985 عرف المبادر أو الريادي بأنه الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية عالية وجيفري تيمنز 1994 عرف المبادر الفردي أو الريادي بأنه العمل الإنساني المبدع الذي يبني عملا متميزا من لا شيء، وتعتبر عملية المقاولاتية اقتناصا للفرص بغض النظر عن المصادر المتاحة أو نقص هذه المصادر.

وخلال تاريخ تطور الفكر الاقتصادي، ثمة علماء اقتصاديون قلائل من حاولوا تعريف دور رجال الأعمال المبدعين في النمو الاقتصادي، وربما الأكثر تأثيرا هو العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر Joseph Schompeter الذي وصف رجال الأعمال المبدعين بوكلاء للتدمير الإبداعي "Creative destruction" حيث أنه ومن وجهة نظره هؤلاء الرجال المبدعين يقومون بتعطيل وضع التوازن بالنسبة للعرض والطلب في الأسواق عن طريق طرح منتجات ابتكاريه جديدة يحصدون من ورائها أرباح كبيرة ويحتكرون الأسواق لفترة من الزمن ولو بصفة مؤقتة ولهذا فإن الاقتصاديون غالبا ما يربطون بين الأعمال الإبداعية والقدرة على حسن استغلال وتطبيق التكنولوجيا الحديثة. ويمكن توضيح التطور في العالم من خلال الجدول التالي:

[1] - E.learning_univ msila_cour. P 4 .

الجدول رقم (01) : يمثل التطور التاريخي للمقاولاتية.

الرقم	الحقبة	المفهوم
01	عام 1967	المقاولاتية هي في الأساس قدرة المقاول على تطبيق فكرته ووضعها محل التنفيذ.
02	عام 1985	المقاولاتية هي سيرورة خلق شيء مختلف له قيمة، وذلك من خلال تكريس الوقت والجهد اللازمين، مع الاستعداد لتحمل المخاطرة المالية والنفسية والاجتماعية المتأتية عن الفشل المالي والنفسي (Robert Hisrish)
03	عام 1994	المقاولاتية هي بناء عمل متميز من لا شيء
04	عام 2000	المقاولاتية هي الاستحداث والسبق في إنشاء مؤسسة ناجحة

المصدر:(المحاضرة الرابعة : نشاة و تطور المقاولاتية) E.Learning- univ msila -cour numr 4

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال و متداول بشكل واسع ، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث ، و نظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين الجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم .

1-المقاولاتية حسب الإتجاه الإقتصادي : إلى غاية الستينيات عرف هذا المجال سيطرة الإتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية إنطلاقا من العلوم الإقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على التساؤلين :ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الإقتصاد؟ ما هي الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟ ، كما تضمن هذا الإتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول إنطلاقا من وظائفه الإقتصادية، مما أدى إلى مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الإقتصادي العالمي [1].

2- المقاولاتية حسب إتجاه خصائص الأفراد :لقد تم التركيز في هذه الإتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه بإعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول إنطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية وتأثيرها على المقاولاتية،والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة من هو المقاول، ما الذي يميزه عن الآخرين؟ وكذلك لما يصبح مقاولا، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة؟

[1] - Entrepreneurship between idea and succes facturs (med lamine alloune _ wassila sebiti) page 03 .

3-المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي: ومع بداية التسعينيات ظهر إتجاه جديد يتزعمه المسيرون إهتم بدراسة سير العملية ككل، واهتم هذا الإتجاه بخصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، وذلك جاء هذا الإتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح .

المطلب الثاني : مفاهيم عامة للمقاولاتية

أولا : مفهوم المقاولاتية

أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال و متداول بشكل واسع ، بعد ان تناول العديد من الاقتصاديين و الإداريين مسألة المبادرة الفردية و المقاولة ، و يعد بيتر داكر من الأوائل الذين أشاروا الى ذلك سنة 1985 من خلال اشارته الى تحويل الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير الى اقتصاديات اقتصادية [1].

حيث استخدم مفهوم المقاولة على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي، فلقد كانت المقاولة تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد .

ويمكن تعريف المقاولة بأنها ":حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة " .

ومن جهة أخرى أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير بالانفتاح والمرونة .

ثانيا : المقاولاتية من منظور التخصصات وحقول المعرفة

تشغل المقاولاتية حيز اهتمام كبير من طرف الباحثين نظرا لكونها تلعب دورا مهما في الاقتصاد كونها أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي و لكن لا يوجد إجماع حول تحديد مفهومها و لا يمكن وضعها في إطار مفهوم واحد و تم تعريفها كالتالي:

[1] - تاب المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروع المصغرة في الجزائر _ الاستاذ كمال زيتوني و الاستاذ كريم جايز الصفحة 03 .

أ- التعريف الاقتصادي للمقاولاتية:

هي تلك الخطة الاقتصادية أو النشاط المنظم المبرمج المبني على تصميم و تنظيم إدارة بشرية و كذا كل التجهيزات اللازمة من رأس مال ثري و يد عاملة مؤهلة ، و الوسائل المالية و المعنوية و القانونية لتحقيق مكسب صناعي أو تجاري أو حرفي أوخدماتي .

ب- التعريف القانوني للمقاولاتية:

اختلف رجال القانون بدورهم في تحديد مفهوم المقاولة باختلاف مجالات القانون على النحو التالي:

1- مفهوم المقاولة في قانون الشغل:

المقاولة هنا تقوم عند توفر عدد من الأجراء يباشرون نشاطا مشتركا تحت إشراف عضو أو هيئة لها سلطة الإدارة و هي تقوم على عمال للتنفيذ و سلطة إدارية و أجراء مكلفون بتحقيقه [1].

و يعرف ايضا فالمقاولة تضم رأس المال و العمل و تكون وحدة اقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات قصد المبادلة

-عمل للتنفيذ :هو عبارة عن نشاط معين قد يكون ذو طابع اقتصادي بالأساس كالإنتاج و البيع ، و قد يكون ذو طابع إجماعي بالأساس كتقديم خدمات معين .

سلطة الإدارة :هي السلطة العليا المسيرة لنشاط المقاولة و تتجلى في شخص رئيس المقاولة الخاص أو مجلس بشركة أو هيئة أو عضو تستند إليه سلطة إدارة المقاولة بأجراء مكلفون بالقيام بنشاط معين :تعد اليد العاملة بالنسبة لقانون الشغل العنصر الأساسي لقيام المقاولة فبانعدامه لا تعتبر مقاولة .

2- مفهوم المقاولة في القانون التجاري:

يختلف هذا المفهوم عما إذا كان النظام رأسمالي أو اشتراكي:

- بالنسبة للنظام الرأسمالي :المقاولة هي عمل تجاري من شأنه أن يدل على وجود الحرفة التجارية .

- بالنسبة للنظام الاشتراكي :المقاولة هي وحدة إنتاجية تتولى الدولة القيام بها و تكون رؤوس الأموال الموظفة في عملية الإنتاج ذات طابع جماعي .

[1] - مزاوي حسيبة **"، المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم و الواقع"(2000-2016)** ، رسالة ماستر في سياسات عامة و إدارة محلية، قسم العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-(2017-2018)، ص 17 – 18 .

3- التعريف الإجتماعي للمقاولاتية:

تعرف المقاولاتية من الناحية الاجتماعية على أنها":وحدة اجتماعية هادفة ، تتكون من عناصر بشرية و مادية و معنوية ، تحيا و تموت كسائر الكائنات الأخرى ، تمارس النشاط الاجتماعي و تتمتع بذمة مالية و تنتج سلعا و خدمات في محيط محدد " .

4- تعريف المختصين للمقاولاتية:

تعرف المقاولة حسب تصورات ووجهات نظر مختلفة و متعددة نذكر منها:

Gartner يعرفالمقاولة على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة، بمعنى آخر تلك الظاهرة التي تشمل مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال تجنيد و تنسيق الموارد المختلفة من معلومات ،موارد مالية و بشرية..و غيرها و تجسيدها في مشروع جديد .

Fayolle المقاولاتية هي حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية و اجتماعية خصائص تتصف بعدم اليقين أي تواجد الخطر و التي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة متميزة بتقبل التغيير و الأخطار المشتركة و الأخذ بالمبادرة و التدخل الفردي .

Mauss Marcel هي الفعل الذي يقوم به المقاول و الذي ينفذ في سياقات مختلفة و بأشكال متنوعة ، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني ، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها إذ أنه عمل اجتماعي بحت .

Drucker عرفالمقاولة بأنها فعل الإبداع المبني على المخاطرة، الذي يتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا و القدرة على خلق قيمة جديدة [1].

Williamو Andrew اعتبرا المقاولة أنها جميع الوظائف و الأنشطة و الإجراءات التي تشكل جزءا من إدراك الفرص و إنشاء مؤسسات لاستغلالها .

Hisrichو Peters اتفقا في تعريف المقاولاتية على أنها نوع من السلوك يتمثل السعي : نحو الابتكار تنظيم و إعادة تنظيم الآليات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل استغلال موارد و حالات معينة، تحمل المخاطرة و قبول الفشل ، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف و الحصول على قيمة بتخصيص الوقت و العمل الضروري ، مع تحمل الأخطار المالية ، النفسية و الاجتماعية المصاحبة لذلك ، و الحصول على نتائج في شكل رضا مالي و شخصي .

[1] - مزاوي حسيبة، مرجع سابق ، ص 17 -18.

عبد الكريم القبيعي الإدريسي :عرفها بأنها نسق كجميع الأنساق ، تحتوي على بنية مكونة من عناصر مادية و بشرية و شبكة من التدفق المالي المعلوماتي تربط مختلف عناصره لتحقيق وحدة المؤسسة .

محمد علي جعلوك:اعتبر المقاولة أنها نوع من الأعمال الذي يقوم فيه المقاول بالتعاقد مع صاحب العمل المراد تنفيذه ، على القيام بإنجاز هذا العمل ، نيابة عنه بحسب أحكام العقد المبرم بينهما .

المقاولاتية هي القدرة و الرغبة في تنظيم و إدارة الأعمال بكافة أنواعها ، عن طريق إنشاء شيء جديد ذو قيمة، و تخصيص الوقت و الجهد و المال اللازم للمشروع ، و تحمل المخاطرة المصاحبة و استقبال المكافئة الناتجة بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

المبحث الثاني : المقاول و صفاته

المطلب الأول : تعاريف مختلفة للمقاول

1- تعريف المقاول :

استعملت الكلمة أول مرة في القرن السادس عشر بفرنسا (Entrepreneur) وتعني الشخص الذي التزم أو باشر أو تعهد ونفس المصطلح استعمل في اللغة الإنجليزية توحيدا للمعنى وقد تناول القاموس العام للتجارة الذي نشر في فرنسا بباريس سنة 1723م مصطلح المقاول وفق الكلمتين (entreprendre et entrepreneur) [1].

و عرفه على النحو التالي Entreprendre : :

تعني تحمل أو تعهد أو تولى مسؤولية عمل ما، أو مشروع أو صناعة ...إلخ

تعني الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما**Entrepreneur**

ويعرف المقاول بأنه ذلك الفرد المتعاهد مع الحكومة، من خلال علاقة تعاقدية، من أجل أداء خدمة أو ضمان التموين بالبضائع، أين يكون الخطر ماليا، وعموما فكلمة المقاول تشير في القرن السابع عشر إلى شخص يلتزم بشيء ما

و خلال سنة 1755م قام كل من المبير Alembertو ديدرو Diderot بتعريف المقاول "على أنه الشخص الذي يتكفل بإنجاز عمل ما ."وفي ظل الثورة الصناعية أصبح المقاول وسيطا بين العرض والطلب، وكان نادرا ما يعبر عن المنتج،ويمتاز بموقفه في الإقبال على القيام بالمخاطر، ثم أصبح في مرحلة التصنيع الحجر الأساس للتنمية الاقتصادية، فهو ينتج ويجدد مع الاستمرار في فكرة تقبل تحمل المخاطر .

[1] - فقير حمزة، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2008-2009 ،ص 31 .

ثانيا :تطورمفهوم المقاول عبر التاريخ.

المقاول هو أهم حلقة في سيرورة المقاولة و له دور هام عبر التاريخ ، فالمقاول إذا أتيحت له الفرصة فإنه سوف يبرز من حيث لا تدري في مجتمعات بلا تاريخ من المقاولة كما تقول بريجيت بيرجير ،فقد برز كقوة إجتماعية و هو ..."ليس منتجا من الناحية الإقتصادية إلى حد كبير فحسب، بل إنه أيضا واحد من أدوات النقل الرئيسية لطرق حديثة مميزة عن المعرفة و السلوك التي تعد أساسية لمجتمع صناعي حديث " .

لقد قام روبرت هيزريش و مايكل بيترز بتحديد تطور نظرية المقاولة و مصطلح المقاول فيما يلي [1] :

- أصل الكلمة فرنسي ومعناها :الشخص الذي يذهب بين إثنين أو يأخذ بين إثنين .

- في العصور الوسطى :الشخص المسؤول عن المشاريع الإنتاجية الضخمة

- في القرن السابع عشر :شخص يتحمل المجازفة في الحصول على أرباح أو تكبد خسائر في عقد ثابت القيمة مع الحكومة

- سنة 1725م :ريتشارد كانتلون :الشخص الذي يتحمل المخاطر مختلف عن الشخص الذي يمول رأس المال .

- سنة 1797م :بودو :شخص يتحمل المخاطر و التخطيط و الإشراف و التنظيم و التملك .

-سنة 1803م :جين باتيست سين :قصلت ارباح المنظم عن أرباح رأس المال .

- سنة :1876فرانسيس والكر :ميّزت بين هِؤلاء الذين مولوا المشاريع و حصلو على فوائدو بين هؤلاء الذين حصلوا على فوائد من خلال قدراتهم الإدارية .

- سنة1934م :جوزيف شومبيتر :المنظم مبدع و يطور التقنيات التي لم تجرب في السابق .

- سنة 1961م :جوزيف مكلايلاند :المنظم إنسان نشيط ، معتدل في المجازفة .

-سنة 1975م :ألبرت شابيرو :يأخذ المنظم بزمام المبادرة ، ينظم بعض التقنيات الإجتماعية و الإقتصادية و يتقبل مخاطر الفشل .

- سنة :1980كارل فيسبر :يختلف الإقتصاديون ، علماء النفس و رجال الأعمال و السياسيون في نظرتهم للمنظم.

- سنة 1983م :جيفور بينشوت :تنظيم المشروعات داخا الشركات و المنشاة أصلا .

و بذلك اكتسى المقاول على مر التاريخ عدة وجوه و لعب عدة أدوار، قديمة قدم تأسيس المقايضة و التبادل بين أفراد المجتمع و بالمقابل أعطي للمقاول دورا محددا لكل فترة تاريخية حيث، حتى و في العصور الوسطى تمتع بمكانة خاصة في المجتمع و الاقتصاد ، ليتطور تدريجيا و يصبح الممثل الرئيسي للرأسمالية ، فهو التاجر في القرن السابع عشر ، المقاول الصناعي في القرن الثامن عشر ، المقاول الأجير في نهاية القرن التاسع عشر ، و اليوم هو مقاول اجتماعي على الرغم من أن قدرته على المبادرة محدودة مقارنة بالمؤسسات الكبرى .

[1] - فقير حمزة، مرجع سابق ،ص 31 .

ثالثا: مفهوم المقاول من منظور مختلف التخصصات .

نظرا لاهتمام علماء الاقتصاد و الإدارة و علماء النفس و العديد من الباحثين بالمقاول تعددت التعاريف و نذكر منها:

- **جوزيف شومبيتر** :هو شخص يملك صفة الإبداع و الابتكار ، و هو شخص نادر ذو موهبة و هو محرك التطور الاقتصادي و صاحب فكرة و تتوفر لديه الإرادة نحو النجاح مرن في التعامل و يرغب في المخاطرة بعقلانية و لديه قدرة في التنظيم، و هو المنشأ و المتعهد و المؤسس و صاحب العمل ، و هذا المصطلح يشمل النساء مثل الرجال .

و حسب شومبيتر دائما بالإضافة إلى أنه الشخص المبدع الذي يحرك و يدفع عجلة النمو الاقتصادي ، فإنه يقوم بإيجاد توليفات جديدة لوسائل الأنتاج تأخذ الأشكال التالية : إنتاج سلع أو خدمات جديدة ، إدخال طرق إنتاج جديدة ، فتح أسواق جديدة ، إيجاد مصادر تموين جديدة، وصف طريقة تنظيمية جديدة .

- **ماكس فيبر** :يرى أن المقاول هو الذي يتميز بتلك الشخصية الكاريزماتيكية و المستعدة للمخاطرة ، من خلال روح المبادرة ، و تقديس العمل، و اعتماد مبدأ الربح ، و أن المقاول يجب أن يكون شخصية كاريزماتية قوية وخارقة للعادة لها تأثيرها على الآخرين من خلال علاقة سلطوية شديدة التباين بين قائد و زمرة من التابعين ، و على هذا الأساس فإن المخاطرة تكون عند أشخاص خارقين للعادة ، لا يتصرفون بصفة عقلانية و لكن حسب منطق باطني خارج عن المنطق المنتظر أو اللازم ، هؤلاء الأشخاص الخارقين للعادة هم أولئك المقاولون الذين يأحذون المبادرة و يتأهبون للمخاطرة، و يعتبر فيبر المقاول الشخص العقلاني الذس يقوم بالادخار من أجل تراكم رؤؤس الأموال التي يستخدمها استخداما عقلانيا في عدّة نشاطات تجارية أو صناعية أو غيرها ..كما يركز فيبر على وجود صفات و سمات تعبر عن الشخص المقاول و هي المثابرة و المغامرة و القوة الكاريزماتية و كذلك العقلانية في تسيير مقاولته ، كما يتحمل كل الظروف التي تلعب دورا مهما في كسب الأرباح أو الخسارة [1].
- **بيتردراكر:** المقاول هو ذلك الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصلدية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة .
- : يعتبر المقاول هو المؤسسة المصغرة و يرى أن المقاول يجعل من التغيير خط **Drucker**سيره ، بحيث أن المقاول و الإبداع متلاصقان أو متلازمان .

[1] - فقير حمزة، مرجع سابق ،ص 31

- يعرفان المقاول أنه ذلك الشخص الذي يتخصص في أخذ المسؤولية و أحد Hebertو :Linkالقرارات الحكيمة .
- المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئة .
- يرى فريديريك أن المقاول هو الشخص الذي يملك مهارات البناء المؤسسي **Frederick** بجانب مهارات إدارية و إبداعية تساعده في بناء التنظيم أو إدارة المؤسسة **Harbison** .

إن إقامة تنظيم جديد هو في حد ذاته ابتكار و تحديث يتلاقى بذلك مع آراء شومبيتر السالفة الذكر الذي يبين أن المقاول هو الشخص يدخل الأفكار الجديدة من مصادر مختلفة إلى منظمته .

من جهة أخرى اعتمدت بعض الدراسات التي تطرقت إلى موضوع المقاول على أسلوبين أساسيين لتعريف المقاول و هما :

1- **الأسلوب الوظيفي:** و هو يرتكز على أعمال المقاول و سلوكه ووظائفه و هذه الطريقة تعرف المقاول على حسب سلوكياته و أفعاله ، حيث أنها تصف وظائف المقاول التي على أساسها يتم تحديد المقاول من غيره.

2- **الأسلوب الوصفي:** هو الذي يصف المقاول في حد ذاته أي صفاته و خصائصه، و الفرق بينهما أن النظرة الوظيفية أكثر واقعية من النظرة الوصفية التي تميل إلى التجريد و المثالية.

و كما يعرف المقاول على أنه الشخص الذي يبادر في تبني الأفكار الجديدة، و هو من يسعى إلى اكتشاف الفرص و تعظيمها و من يمتلك روح المخاطرة ، و الرؤية الواضحة و القدرة على التخطيط و التعامل مع الظروف الغامضة، من أجل إضافة قيمة أو تطوير منتجات لتحقيق الربح و النمو.

المطلب الثاني : خصائص و أنواع المقاول

أولا:خصائص المقاول

- التواصل: مهارة لا غنى عنها في عالم ريادة الأعمال، التواصل الجيد يمكن المقاول من التأثير في فريق عمله، التواصل الجيد يفتح أفق عالية للمقاولة[1].

- التفويض: مهارة يجب على كل مقاول إتقانها حتى يربح الوقت لا لكي يستريح بل ليكتشف فرص أخرى قد تنفع المقاولة، و بالمناسبة سأكشف لك عن سر من أسرار التفويض يكمن في أن كل عمل تجد نفسك تكرره أكثر من

[1] - النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد"**الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة**"، الطبعة الثانية ، دار الحامد، عمان، الأردن،2008 .

أسبوع و يكون بطريقة روتينية فوضه، مثلا (المقاول أحمد مطالب دائما بتفريغ بعض الإستمارات في الحاسوب و هذا يأخذ منه وقت كبير) هذه المهمة يتقنها أحمد جيدا و ليست بالأمر الصعب فمن الأجدى أن يكلف شخص أخر بهذا العمل حتى يستغل ذلك الوقت في أمور أخرى تفيد المقاولة.

- **التعلم المستمر:** تأسيس مشروع يحتاج تعلم مجموعة من المهارات و بما أن العالم يتطور فالمقاول يجب أن يواكب هذا التطور و لا يتأتى هذا إلا بالبحث و التعلم المستمر و يجب على المقاول أن يحفز كذلك عماله على التعلم لأن هذا يصب في صالح الشركة بصفة عامة و يزيد من و لاء العمال و يروج للمقاولة بطريقة غير مباشرة.

- **الإبداع:** المقاول يجب أن يتميز بالحس الإبداعي، أن يفكر بطريقة مختلفة عن الأخرين، الكثير من المقاولين يقيدون أنفسهم بالأخرين و يقلدونهم في كل شيء و يقولون لماذا ينجح الأمر مع الاخرين و أنا لا، بكل بساطة شركتك ليست مثل شركتهم، بيئتهم التنظيمية ليس مثل بيئتك يجب ان تأخذ هذه الأمور بجدية و اعمل على هذا الجانب فلقد اصبح التفكير الإبداعي معيار من معايير المقاولة الناجحة.

- **روح القيادة:** القيادة ليست ممارسة السلطوية و التحكم، لا ثم لا القيادة هي التعاون، القيادة هي الإبداع، القيادة هي تحفيز العاملين معك على تحقيق أهداف المؤسسة في إطار التعاون و العمل الجماعي.

- **الرؤية الواضحة:** كلما امتلك المقاول رؤية واضحة كلما حفز العاملين معه على العمل و الإجتهاد و هذا ما ينقد الشركة من الغرق ، و كلما كانت الرؤية غير واضحة كلما اقتربت الشركة من الإنهيار.

-**التخطيط:** يعتبر التخطيط من بين المهارات التي يجب على الإنسان أن يتقنها مهما كانت مهنته لما لها من دور كبير في تحديد مصيرنا ، و المقاول مطالب هو الأخر بتعلم هذه المهارة و يجب أن يطبقها في حياته و على حياة المقاولة و ما أكثر مصادر تعلم هذه المهارة، اليوتيوب يحوي على الكثير من الفيديوهات في هذا الموضوع و بطرق مختلفة و بلغات مختلفة هيا اذهب و ابحث عن هذه المهارة و أسرع في تعلمها لن يحتاج الأمر سوى ساعة من وقتك.

-**المبادرة:** المقاول الناجح هو الذي يبادر في كل شيء يهم المقاولة، هذا الفعل يقوي من ثقة المقاول بنفسه و هذا ينعكس على فريق العمل بكامله [1].

-**القدرة على ربط العلاقات**: العلاقات العامة موضوع كبير جدا و قد يستغرق منا شهور للتعمق فيه و لكن هنا سأقتصر على قاعدة واحدة التي تقول ، القدرة على ربط العلاقات مهارة ترتقي بمقاولتك إلى قمم الشركات الرائدة، كلما نوعت من علاقتك كلما أصبحت فرصك في التوسع و الإنتشار كبيرة.

-**القدرة على التسيير المالي:** كثير من المقاولين الشباب يعتقدون أن المقاول الناجح هو من يمتلك هواتف ذكية فاخرة، هو من يحمل في يده مفتاح سيارة فارهة لا إنها مظاهر فقط، المقاول يجب أن يكون حازما في الأمور المالية،

[1] - النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، مرجع سابق ، الأردن،2008 .

فكلما وفرت و اقتصدت كلما ابتعدت عن حفرة الإفلاس، و الإنفاق يجب أن يكون عقلاني و منطقي، أي الإنفاق في الأمور التي تجلب المال كالتسويق و التعلم و البحث و الإختراع.

ثانيا :انواع المقاول

لقد تعددت أنواع المقاول وفقا لعدة معايير مرتكز عليها من طرف الباحثين والمتمثلة فيما يلي [1]:

أ- أنواع المقاولين تبعا لظروف الانشاء :

- **المقاول الحرفي:** وهو المقاول الذي يملك القليل من التعليم ولكن يتمتع بكفاءة عالية ومركزة، فمصدرها نابع من حب مهنة العائلة التي توارثها من الاباء ويسعى لتوريثها للأبناء ويرفض بصفة عامة النمو والتوسع في الحرفة خوفا من ضياع مهنة الإباء .

-**المقاول الانتهازي:** فهو مقاول يمتلك مستوى تعليمي عالي وخبرة في الأعمال متنوعة ومتعددة، يرفض أن يستمد نشاطه من الاباء فهو ليس نمطيا بل يحب المخاطرة وتجريب الأفكار الجديدة محب للنمو والتطور حتى وإن كان ذلك على حساب الاستقلالية .

ب- أنواع المقاولين تبعا لمواصفتهم وسماتهم :

- **المقاول المدير (المبدع):** محقق لمسار مهني لامع وجيد (مدرسة، جامعة، معهد أو مؤسسة....) إلا أنه تحركه رغبة وروح داخلية نحو إنشاء الأعمال الخاصة تحقيق النجاح والإبداع .

- **المقاول المالك والمتوجه نحو النمو:** هذا النوع من المقاولين له هدف النمو في الحاضر ودوافعه مرتبطة بنوع ما بالسلطة ولكن إشكالية الاستقلالية المالية تستوجب منه إيجاد التوازن بين النمو والملكية .

-**المقاول الرافض للنمو (الباحث عن الفاعلية):**هذا النوع من المقاولين يختار بوضوح هدف الاستقالالية كأولوية، يرفض النمو إلى حد ما خوفا من عدم تحقيق هدفه الأساسي وهو الاستقلالية والسلطة المطلقة على مشروعه .

- **المقاول الحرفي:** هدفه الاستقلالية المهنية، البقاء والاستمرارية وذلك عن طريق البحث عن وضعية محمية في السوق ، أي أنه يجنح دوما نحو الاستثمارات والمشاريع المضمونة.

ج- أنواع المقاولين تبعا لوظائفهم الاقتصادية :

- **المنتج المسوق:** هو المقاول الذي يقدم مشروعا منتجا هدفه تعظيم الارباح ويمارس فيه وظائف متعددة.

[1] - النجار جمعة صالح، مرجع سابق ،2008.

- **قبطان الصناعة:** هدفه اكتساب مشروعه الخاص (الملكية التامة) حيث يمارس الرقابة الشاملة لمختلف الإجراءات ويملك أحقية التأثير فيها وفي المشروع .

-**المدير الموظف:** يمتلك صاحب هذا المشروع قانون أساسيا خاصا به يعتمده لتحقيق أهدافه. وغالبا ما يعمل وفقا لهذا القانون الشخص، ولا يميل كثيرا إلى التغيير والمخاطرات غير المحسوبة .

- **المقاول المشارك:** هو المقاول الذي يلعب دورا مهما وقويا في تأسيس مشروع ما يشارك في انطلاقه وفي الغالب ينسحب منه لينطلق في مشروع أخر. ويتميز هذا النوع بأفكار مبدعة لكنهم لا يحبذون الاستمرار في مشروع واحد

د- أنواع المقاولين تبعا لظروف التجديد :

- **المقاول الباحث عن التجديد:** يبحث هذا النوع من المقاولين عن التجديد الدائم في السلع والخدمات المنتجة والمقدمة من طرفهم وذلك اقتناعا بقدراتهم ومهاراتهم في التجسيد والنجاح، وغالبا ما يتم بيع أفكارهم ومشاريعهم للمؤسسات الكبيرة الراغبة في تطير قنوات جديدة .

- **المقاول المجدد:** يبحث هذا النوع من المقاولين عن التجديد بشكل نظامي يستغله بنفسه ويستثمره، وفي العادة يمتلك أفراد هذا النوع درجة عالية من اليقظة التنافسية، ويمتلك ميزانية خاصة بوظيفة البحث والتطوير التي تضمن عملية التجديد .

- **المقاول المتتبع للتجديد:** هذا النوع من المقاولين يتتبع باستمرار التجديد الذي يحدث في السوق بطريقة نظامية واستباقية دائمة، بحيث يقومون بإدخال تحسينات على مستوى السلع والخدمات الجديدة.

- **المقاول المتفاعل مع التجديد:** يتبنى هذا النوع من المقاولين استراتيجية نمو ناتجة عن ردة فعل مع الوقائع التي تحدث في السوق الذي ينشط فيه، ويعمل على التكيف مع تلك الأحداث[1] .

ذ- أنواع أخرى من المقاولين :

- **المقاول الأصلي:** وهو صاحب المشروع الذي يقوم بتنفيذ وإنجاز الأعمال الممنوحة له .

- **المقاول الفرعي:** وهو المقاول الثاني الذي يقوم ببعض الأعمال التي فوضت له من طرف المقاول الأصلي وفق عقد متفق عليه .

-**المقاول الأصيل:** هو ذلك المقاول الملتزم بأداء العمل المبرم بينه وبين رب العمل بموجب عقد قانوني نشأ بينهما والتفاني فيه وبذل كامل الجهد من أجل الوفاء بالعقد .

[1] - النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، مرجع سابق ،2008 .

- **المقاول المبتدئ:** هو المقاول الذي يملك مشروعا واحدا حاليا مؤسس له .

-**المقاول التسلسلي:** هو المقاول الدي يملك مشروعا واحدا في الوقت الحالي بعد أن قضى فترة زمنية سابقة في مشروع ما .

-**المقاول الاحتوائي:** وهو المقاول الذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت واحد .

المبحث الثالث :اهمية و دور المقاولاتية

المطلب الاول : انواع و خصائص المقاولاتية

أولا : أنواع المقاولاتية

لقد تعددت أنواع المقاولاتية و تباينت بتنوع الاعمال التي يلتزم المقاول بادائها ، لذلك يمكن تصنيف اهم أنواع المقاولات وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : يمثل أنواع المقاولات

أنواع المقاولات	الشرح
مقاولة ملكية الرأسمال	- مقاولة عمومية - مقاولة خصوصية - مقاولة فردية او جماعية - مقاولة شبه عمومية او شبه خصوصية
حجم المقاولة	- المقاولات الصغيرة مثل المهن الحرة ، كالتجارة - المقاولات الكبيرة مثل : تشييد المباني و الجسور
نشاط المقاولة	- القطاع الأول : ينشط في القطاع الفلاحي و تربية المواشي - القطاع الثاني : يقوم بأنشطة الصناعات التركيبة و التحويلية و الكيميائية - القطاع الثالث : يقوم بأنشطة تجارية ، صناعية ، خدماتية
طبيعة العمل و الهدف و التخصيص	- المقاولاتية التجارية و تضم : مقاولات التوزيع ، الإنتاج ، تقديم الخدمات . - مقاولات المساعدة و الوساطة او الدعم . - المقاولات الصناعية : تقوم على المعطيات الاقتصادية . - المقاولات الفلاحية : و تضم المقاولات التي تعتمد على النشاط الفلاحي . - المقاولات الحرفية : يقصد بها مقاولات الحرف البدوية .

	- المقاولات البنكية و المالية : تقوم بعمليات النقود و الائتمان كالمقاولات او الشركات البنكية و البورصة و التأمين .

المصدر: شقرون محمد ، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة ، دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس ، شهادة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2014 – 2015 ، ص 07.

من الشكل يلاحظ أنه إذا كانت مقاولة ملكية رأسمالها تعود إلى الدولة فالمقاولة تسمى عمومية، أما إذا كانت الرأسمال في ملكية الخواص فالمقاولة خصوصية سواء كانت مملوكة ملكية فردية، أو ملكية جماعية. أما إذا كان الرأسمال مشتركا بين الدولة و الخواص فالمقاولة شبه عمومية أو شبه خصوصية، والمعنى من هذه المقاولات هو أنه تساهم فيها الدولة أو المؤسسات العمومية برأس المال إلى جانب رأسمال الخاص والغاية منها أن المشاركة أو المساهمة تكون قصد إنشاء شركة مساهمة لتحقيق هدف تجاري أو حرفي أو صناعي أو شركات الاقتصاد المختلط.

ثانيا : خصائص المقاولاتية

تتميز المقاولاتية بمجموعة من خصائص، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- **عملية:** كونها تكون من خلال إنشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع سواء من خلال تقديم منتج جديد أو طريقة جديدة في عرض منتج أو خدمة أو طريقة جديدة في التسويق والتوزيع .

- المخاطرة : بحيث ترتفع نسبة المخاطرة كونها دائما تسعى إلى تقديم الجديد سواء في طريقة الانجاز أو التسويق والتوزيع، مقارنة بالمؤسسات التقليدية التي تقدم منتوجات عادية .

- المبادرة : حيث تمنح المقاول القدرة على تحقيق أفكاره ورؤيته وتسيير مؤسسته بشكل مباشر ومستقل عن تدخل الشركاء كما يحدث في الغالب في المؤسسات النمطية الأخرى .

ثالثا : اشكال المقاولاتية

لقد أخذت المقاولاتية عدة أشكال، يمكن توضيحها فيما يلي[1]:

- **الإنشاء :** ويعني خلق مؤسسة من لا شئ، وهي ليست مهمة سهلة، فهي تتطلب وقت حتى يستطيع المقاول فرض منتجه في السوق. و الإنشاء يحتاج إلى الكثير من العمل، الصرامة، المثابرة، و يتميز بقدر كبير من المخاطرة.

- **الإنشاء بالإيسيماج :** هذا النوع من الإنشاء يقترح على المقاولين إجراءات وتدابير تهدف إلى جذبهم ومرافقتهم في خلق مؤسسات، وتعمل على خفض مستوى الخطر لدى المقاول .

[1] - النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، مرجع سابق ، الأردن،2008 .

- **الإنشاء بالامتياز:** هذه الصيغة من الإنشاء تتمثل في تقليد نظام موجود في نطاق جغرافي معين، والمنشئ بهذه الصيغة يستفيد من مرافقة مهمة وتكون بمقابل مالي.

- **استئناف الأعمال:** يختلف استئناف الأعمال كثيرا عن إنشاء مؤسسة لان المنظمة موجودة ولا تحتاج لان تنشأ، و بهذا فهو ممكن الاعتماد على المعلومات توصف حاضرها و تاريخها ، و نمط سيرها ، في مثل هذه الشروط عدم التأكد يكون غالبا ضعيف و مستوى الخطر قليل .

- **المبادرة الداخلية :** وهي التي من خلالها يقوم كل موظف أو مجموعة من الموظفين بالشراكة مع المنظمة التي يعملون لديها بإنشاء منظمة جديدة أو يخلقون التجديد أو الإبداع في هذه منظمتهم الأصلية.

- **المقاولاتية الاجتماعية والتضامنية:** هذا الشكل من المقاولاتية يظهر في خلق نشاطات تطوعية، ويهدف إلى إنشاء منظمات ذات أهداف خيرة ومعالجة قضايا إنسانية.

المطلب الثاني : أهمية المقاولاتية

لم يعد اهمية المقاولاتية ينحصر فقط على الجانب الاقتصادي ،و انما امتد ليمس كل من الجاني الاجتماعي والبيئي أيضا، وذلك في إطار تحقيق ما يعرف بالتنمية الشاملة والمستدامة. و يمكن توضيح اهمية المقاولاتية في كل هذه الجوانب على النحو التالي[1] :

1. على المستوى الاقتصادي : و تمثل دورها في :

- هيكلة وتجديد النسيج الاقتصادي وفقا لاحتياجات السوق.

- خلق ما يعرف بالمنافسة من خلال كسر الاحتكار الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة.

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال السرعة في الاستجابة للتغيرات الحاصلة في السوق.

- الرفع من معدلات الادخار والاستثمار من خلال انخفاض تكلفة إنشائها، فضلا عن العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تطوير الصناعات التقليدية.

و يمكن ان نتوصل الى ان أهمية دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المتوازنة تكمن فيما يلي :

- الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى، حيث تؤدي هذه المنشآت دورا ملحوظا في مجال تنويع هيكل الصناعة.

- الإسهام في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية، تؤكده التجارب الدولية نجاح هذا المنهج .

[1] - النجار جمعة صالح، مرجع سابق ،2008.

- قدرتها على معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية، حيث تتميز المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على معالجة الاختلالات الاقتصادية و أهمها :

- الاختلال بين الادخار والاستثمار.

- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

- الإسهام في تعزيز دور البرامج الإنمائية للدول النامية من خلال رفع معدلات الإنتاجية في المرافق الإنتاجية.

- تعتبر هذه المنشآت وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي، حيث:

- تعمل هذه المنشآت على تدريب وبناء قيادات إدارية شابة في المجتمع.

- تعمل هذه المنشآت على زيادة دوران رأس المال وتعبئة مصادر التمويل.

- تمتص هذه المنشآت فوائض الأموال العاطلة وتعمل على تشغيلها والمشاركة في أرباحها.

- قدرتها على الابتكار والتجديد واستيعاب التكنولوجيا المتطورة، و يحقق فعالية الاستثمار فيها من خلال استجابتها للتغيرات والمستجدات.

2. على المستوى الاجتماعي : يتمثل دورها في[1]:

- رفع المستوى المعيشي للأفراد والأسر من خلال توفير فرص العمل.

- إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع من خلال تواجدها في جميع المناطق على عكس المؤسسات الكبرى التي تتركز نشاطها في المناطق الصناعية الحضرية.

- المساهمة في الحد من الهجرة الريفية من خلال توفير مناصب عمل في المناطق الريفية تتماشى مع طبيعة هذه المناطق.

- ترقية روح المبادرة الذاتية.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية.

- تؤدي المشاريع المقاولاتية دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس، سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات.

[1] - النجار جمعة صالح، مرجع سابق ،2008.

- تسعى إلى توفير السلع والخدمات بأسعار رخيصة، وخلق فرص عمل للمرأة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع الأفراد.

- تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا حيث تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة.

- تنوع المهام والمسؤوليات التي يقوم بها العاملون، و بذلك تتسع معارفهم و تزداد خبراتهم.

- تعطي الفرصة للمنظمين للدخول للأسواق والظهور، و هذا يعني فرصة اكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة ، تسهم بشكل كبير في عملية التنمية، و التشجيع و المساعد على التطور المهني الإيجابي للحرف و المهن .

3. على المستوى البيئي :

بعد أن كان دور المشاريع المقاولاتية يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح و في ظل متطلبات تحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية واجتماعية بيئية تكنولوجية تحقق كم خلالها التنمية الشاملة ، حيث أصبحت تحتل المشاريع المقاولاتية أهمية كبيرة ،و تلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال برامج تدريبية تقوم بتدرب العمال على المسؤوليات البيئية. لكون الميزة التي تميز هذه المشاريع تجعل عملية جمع و تدوير النفايات امر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من جهة .و من جهة أخرى فان المشاريع المقاولاتية تهدف الى نشر المفاهيم و القيم الصناعية الحديثة مثل إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، والكفاءة[1].

كما ان هذه المشاريع تعتبر احد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل مقارنة بالشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية. كما تساهم المشاريع المقاولاتية في تنشيط استخدام الخدمات المحلية بشكل رشيد وعقلاني، كما تسهم أيضا في تطوير التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية و قوانين الجودة، حتى يمكن المحافظة على الهوبة المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.

[1] - النجار جمعة صالح، مرجع سابق ،2008.

خلاصة :

المقاولاتية هي عملية إنشاء وتطوير وإدارة المشاريع التجارية بهدف تحقيق الربح والنمو الاقتصادي. تتضمن المقاولاتية عدة جوانب تشمل الابتكار والإبداع في تقديم منتجات أو خدمات جديدة، وتحمل المخاطر المالية، واستغلال الفرص التجارية في السوق. وتساهم المقاولاتية بشكل كبير في التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل، وتحفيز التنافسية، وزيادة معدلات الاستثمار والإنتاجية.

تمتد فوائد المقاولاتية إلى المجالات الاجتماعية والبيئية، حيث تسهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والأسر، وإعادة توزيع الثروة، ودعم التنمية الريفية، وتعزيز المبادرة الذاتية. إضافة إلى ذلك، تساهم المقاولاتية في رفع الوعي البيئي وتبني ممارسات تكنولوجية حديثة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

الفصل الثاني : واقع المقاولاتية في الجزائر

تمهيد :

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات المتزايدة التي تواجه الدول في سبيل تحقيق التنمية الشاملة، أصبح دور ريادة الأعمال والمقاولاتية أكثر أهمية من أي وقت مضى. يشكل قطاع المقاولات والشركات الناشئة محركا رئيسيًا للابتكار والنمو الاقتصادي، ويساهم بشكل كبير في تحفيز الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

بهذه الطريقة، يُظهر دور المقاولاتية أهمية كبيرة في تحفيز عجلة الاقتصاد المحلي وتعزيز عمليات التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني. وتشكل المقاولاتية عنصرا أساسيا في بناء اقتصاد قوي ومستدام يعزز التنمية الشاملة في المجتمعات.

المبحث الأول : و اقع المقاولاتية في الجز ائر

المطلب الأول: نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

في سبيل توفير المناخ الاستثماري المناسب لتطور القطاع الخاص بشكل عام، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، شرعت الجزائر في العمل على توفير أرضية قانونية كفيلة بترقية وتدعيم المبادرة الخاصة في الاستثمار. ولذلك من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى وضعية المؤسسات خلال مختلف الحقبات الزمنية التي مرت ا البلاد بعد الاستقلال، كما تم أيضا التعرف على جهود المشرع الجزائري المبذولة من أجل سد الفراغ القانوني والمؤسساتي الذي يؤطر هذا النشاط.

1- وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة 1988 : سعيا منها لإثبات رغبتها في تحقيق استقلالها الاقتصادي وسيادا الوطنية، قامت الجزائر غداة الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي معطية بذلك الأولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، مما أثر سلبا على هذا الأخير الذي همش بشكل كبير ووجه نحو النسيج والصناعات الغذائية الصغيرة [1].

أ - هيمنة القطاع العام: لقد كانت عملية إنشاء المؤسسات بعد الاستقلال تتم في الإطار العمومي، نتيجة النهج الاقتصادي القائم على أسس الاقتصاد الموجه المتبع من طرف الدولة آنذاك، وفي ظل محدودية رأس المال الخاص، ووفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات، قامت الدولة بلعب دور المقاول المالك لهذه المؤسسات والمسؤول عن إنشائها وأيضا تسييرها بما يتماشى مع رغبتها في الانفراد بتسيير الاقتصاد الوطني.

ب- تهميش القطاع الخاص : لطالما تواجدت المؤسسات الخاصة في الجزائر ولكن السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة القائمة على مبادئ التسيير الاشتراكي، وأفضلية المؤسسة العمومية، هي التي تسببت في الحد من تطورها، فحتى مؤسسات القطاع الخاص الموروثة بعد الاستقلال تم انطلاقا من سنة 1967 إدماجها تحت لواء الشركات الوطنية، ليحتل بذلك القطاع الخاص الوطني مكانة هامشية لم تمكنه من لعب الدور البارز المنوط به.

2- تأثير الإصلاحات المطبقة بعد الثمانينات: لقد عكس انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة1986، والذي تسبب في انخفاض حاد في مدخلات الدولة من العملة الصعبة، مدى هشاشة النسيج الاقتصادي المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي. هذا القطاع الذي وجد نفسه في وضعية حرجة خاصة في ظل فشل برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الذي خضعت له مؤسساته، والذي لم يتمكن فقط من تحقيق أهدافه ولو جزئيا ، ، بل على عكس المنتظر منه ، ادى إلى فقدان جزء كبير من طاقاتها، وتدهور كبير في نتائجها وظروف عملها، وبالمقابل لم يتم تسجيل أي تحسن في طرق تسييرها[2].

[1] - Nacer-Eddine Sadi, la privatisation des entreprises publique en Algerie, 2ème Edition, Office des publications universitaire, France, 2006, p 26.

[2] - Mohamed Arezki Isli, La création d'entreprise en Algèrie, Les cahiers du CREAD, n 73, Algérie, 2005, p 52.

أ - الإصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات: لقد شرعت الجزائر انطلاقا من سنة 1988 في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، فمن أجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق تسييرها، ظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة،، وتحولت الدولة إلى مساهمة في هذه المؤسسات دون أن تسيرها، وكنتيجة لهذه الإصلاحات ظهرت المؤسسة الاقتصادية العمومية الخاضعة للقانون التجاري، والمستقلة ماليا عن الدولة.

ب- انعكاسات الإصلاحات المطبقة على الاستثمار الأجنبي: لقد انتقلت الجزائر من خلال الإصلاحات المطبقة تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية، إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص وحرية المنافسة، وحتى يتمكن هذا الأخير من سد الفراغ الذي نجم عن انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، تم السهر على توفير الإطار القانوني المناسب لتهيئة الظروف الموضوعية الملائمة لتطوره.

3- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 2001 :بغرض إعطاء دفع جديد للقطاع الخاص، وإدراكا منه لنقائص قوانين الاستثمار السابقة، قام المشرع الجزائري بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية استثمارات هذا القطاع، وتذليل الصعوبات التي تواجه المقاولاتية من خلال إصدار الأمر رقم -01 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، والأمر رقم 01-18 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

أ- قانون تطوير الاستثمار :لقد تم في 20 أوت سنة 2001 إصدار الأمر رقم 03-01المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ،المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 ،، ويحدد هذا القانون الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكدا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز أو الرخصة.

ب- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد سمح القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 بتحديد الإطار القانوني الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تحديد سياسة الدولة الكفيلة بمساعدا وتدعيمها .

حيث تضمن القانون التوجيهي ما يلي :

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا .
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار .
- تستوفي معايير الاستقلالية.

[1] - مسيكة بوفامة، رابح حمدي باشاء واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دفاترCREAD ، العدد ،76 الجزائر، ،2006 ص 6 68.

المطلب الثاني : أجهزة المرافقة والدعم في الجزائر

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية تمتاز بالمخاطرة نظرا لارتفاع نسبة الفشل التي تصاحبها، سواء الفشل في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها، أو في عدم قدرة المؤسسة المقامة حديثا على الاستمرار والبقاء في السوق خاصة في سنواتها الأولى من النشاط هذا الأمر أدى إلى ازدياد الوعي حول أهمية أجهزة الدعم وهيئات المرافقة نظرا للخدمات التي تقدمها للمقاول خلال مرحلة إنشاء المؤسسة، والتي تستمر حتى بعدها لتشمل السنوات الأولى في حياتها، و هي كالتالي[1] :

1-هيئات المرافقة: نظرا لتفطنها بأهمية تنمية شبكات مرافقة المقاول ودورها الكبير في زيادة عدد المؤسسات المقامة، بالإضافة إلى ضمان بقائها واستمرارها في السوق، قامت الجزائر في هذا الصدد بإنشاء العديد من الهيئات المختصة في هذا المجال، وتندرج كل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل ضمن هذا السياق .

أ-مشاتل المؤسسات : لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 ، طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقرار المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تكون المشاتل بعدة اشكال .

وفي هذا الإطار قامت الجزائر في السنة ذاتها أي سنة 2003 بإنشاء عدد من مشاتل المؤسسات وهي: محضنة الأغواط، محضنة باتنة، محضنة البليدة، محضنة تلمسان، محضنة سطيف، محضنة عنابة، محضنة قسنطينة، محضنة وهران، محضنة الوادي، محضنة تيزي وزو، ورشة ربط الجزائر، ورشة ربط سطيف، ورشة ربط قسنطينة، ورشة ربط وهران.

ب- مراكز التسهيل : لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم -03 79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003 ، وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع .

أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .تهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة التقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك كالعمل على توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين، وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص آجال إنشاء المؤسسات، وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية، وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من

[1] - بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18-17 أفريل ،2006 ، ص 329 .

خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

2- أجهزة الدعم: في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر، قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة، وسوف بالتعرض لكل هذه الأجهزة بدءا بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، و هي التالي :

أ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI : وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانب من خلال تقديم الخدمات التالية[1] :

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها .

-استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم .

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به .

- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

لقد حلت هذه الوكالة محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار من خلال إدخال العديد من التعديلات على آليات عمل هذه الأخيرة حيث تم الإبقاء على صيغة الشباك الوحيد والذي يضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار،

ويسهر هذا الشباك على تقديم مختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين حتى ينفذوا مشاريعهم بأسرع وقت ممكن، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والوثائق المطلوبة من أجل تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، والجديد في هذه الوكالة أنها ستكون متواجدة في كل ولايات الوطن بعدما كانت متمركزة في العاصمة فقط، وذلك للتخفيف من عبء التنقل من جهة، ومن جهة أخرى حتى تكون قريبة من مكان تواجد المستثمر للحصول على المعلومات اللازمة ومتابعة ملف الاستثمار، مما سيخلق ديناميكية جديدة لترقية الاستثمار المحلي.

ب- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 8 سبتمبر1996 ، حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

ويتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وتستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة خاصة منهم من

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52 ،الصادر في 11 سبتمبر 1996 ،ص 12 .

يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية/ مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة .كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل. ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حاغلة اللجوء إلى البنوك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات سنتطرق إليها فيما يلي:

- الامتيازات المالية
- الامتيازات الجبائية
- خدمة المرافقة

ج- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC : قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 -11المؤرخ في 26 ماي سنة 1994 ، 11 ، والذي كلف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الاندماج في الحياة المهنية .

وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته، ولم تتوقف مهامه عند هذا الحد بل امتدت لتشمل مساعدة البطال المسرح على إعادة الاندماج في الحياة العملية من جديد، وفي كل مرة كانت تسند إليه مهام جديدة .

د- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM : يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة لفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة. وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [1].

طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06 ،الصادر في 25 جانفي 2004 ، ص 8 .

2004، الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل.

3- صناديق ضمان القروض :لقد قامت الدولة باستحداث مجموعة من الآليات الكفيلة بالمساهمة في حل إشكالية الحصول على التموين الضروري لإنشاء أو توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يعود مردها أساسا إلى تشدد البنوك في منح القروض لصالح هذا النوع من الاستثمارات ذات المعدل المرتفع للأخطار، وتجسدت كالاتي:

أ- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR : يهدف تسهيل عملية الاقتراض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء فيما يتعلق بالانشاء أو التوسيع، وطبقا لأحكام المادة 14 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الدولة بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، الصندوق عبارة عن مؤسسة عمومية موضوعة تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .يعتبر هذا الصندوق آلية تسمح بتسهيل عملية الوصول إلى التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تطويرها، وهو بذلك يشكل إحدى الأدوات المالية التي تسعى لخلق مناخ ملائم لتطوير المقاولاتية في الجزائر[1].

ويكون تدخل صندوق ضمان القروض لتغطية مخاطر القرض من خلال تقديمه نسبة ضمان تتراوح ما بين 10% و80% من القرض البنكي وتحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، أما عن المبلغ الأدنى للضمان فيبلغ 5 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 50 مليون دينار مع العلم أن تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع، وتحدد المدة القصوى للضمان بسبع سنوات لقرض استثمار العادي و عشر سنوات للتأجير التمويلي .

ب - صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME-CGCI : صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو هيئة ضمان شكلها القانوني شركة ذات أسهم ، تم إنشاؤها سنة2004 ، بمبادرة من السلطات العمومية لتغطية مخاطر عدم تسديد قروض الاستثمار التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريع استثمارية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

حيث يقوم الصندوق بتقديم الضمانات الكفيلة بتسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولون، ولا يمكن أن يتجاوز مستوى القروض القابلة للضمان 500 مليون دينار جزائري، وتتمثل المخاطر المغطاة من طرفه في أخطار عدم تسديد القروض الممنوحة، وأخطار التسوية أو التصفية القضائية للمقترض. أما عن مستوى تغطية الدين غير المدفوع فيبلغ 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء، و60% عندما يتعلق الأمر بقرض

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27 ،المرسوم الرئاسي رقم 04-134، المؤرخ في 14 أفريل 2004 ، الصادر في 28 أفريل 2004 ،ص 30 .

ممنوح لمؤسسة بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها، ومقابل الضمان الذي يمنحه إياه الصندوق، يجب على المقاول أن يدفع لهذا الأخير علاوة بنسبة 0.5% من القرض المضمون المتبقي .

المطلب الثالث : التوجه المقاولاتي في الجزائر

يظهر نشاط العمل المقاولاتي في الجزائر من خلال الجداول الموضحة أدناه[1]:

الجدول رقم (04) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب مجال النشاط والقوى العاملة في نهاية سنة 2016

مجال النشاط	من 1 الى 9 اجير		من 10 الى 49 اجير		من 50 الى 249 اجير		العدد الإجمالي م ص م	النسبة %	القوى العامة الاجمالية	النسبة %
	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة				
الصناعة			15	428	82	10144	97	24.87	10572	36.43
الخدمات	4	28	23	513	54	7190	81	20.77	77.31	26.64
الزراعة	34	123	115	3203	32	2878	181	46.41	6204	21.38
الاشغال العمومية والري			4	123	24	4046	28	7.18	4169	14.36
المناجم والمحاجر			1	43	2	305	3	0.77	348	1.20
المجموع	38	151	158	4310	194	24563	390	100	29024	100

المصدرDirection des systèmes d'information et de statistiques ministère del'industrie ,de la PME et de la promotion de l'investissement, sur le site :

http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin -de- veille-statistique

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تنشط في كافة مجالات النشاط المختلفة، خاصة قطاع الزراعة بما نسبته 46.41% يليها النشاط الصناعي بنسبة 24.87% ومن ثم

[1] - قوجيل، محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص15 .

الخدمات بنسبة 20.77% فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية يساهم في تشغيل 36 % من اليد العاملة في قطاع الصناعة تليها الخدمات ثم الزراعة وهذا يدل على مساهمة هذه المؤسسات في تقليص البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الجدول رقم (05) : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط في نهاية سنة2016

قطاع النشاط	العدد	النسبة %
الزراعة	**6130**	**0.60**
المحروقات ، الطاقة و المناجم	**2767**	**0.27**
الاشغال العمومية و الري	**174848**	**17.10**
الصناعة	**89579**	**8.76**
الخدمات و المهن الحرة	**513647**	**50.25**
الصناعات التقليدية	**235242**	**23.10**
المجموع	**1022231**	**100**

المصدر: direction des systemes d'information et de statistique, ministere de l'industrie , de la PME et de la promotion de l'investissement .

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في نهاية 2016 يقدر ب 1022231 مؤسسة ويتركز نشاطها في قطاع الخدمات بنسبة 50.25% يليها قطاع الصناعات التقليدية بنسبة 23.10 ثم قطاع الأشغال العمومية والري بنسبة 17% ومن هنا نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تساهم في تقليص البطالة بنسبة معتبرة خاصة في قطاع الخدمات [1].

الجدول رقم (06): التطورفي مجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة(2016/2015)

السنوات	سنة 2015	سنة 2016	نسبة التطور
المجموع الكلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	934569	1022621	%9.42

المصدر: direction des systèmes d'information et de statistique, ministère de l'industrie , , de la PME et de le promotion de l'investissement.

[1] - نفس المرجع ، ص 16.

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2015الى2016 بما نسبته 9.42% في كافة القطاعات المختلفة مما يمثل نموا معتبرا لعدد هذه المؤسسات يقدر ب 88052 مؤسسة وهذا يدل على التوجه الكبير نحو المقاولاتية من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

تظهر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر من خلال الجداول الموضحة أدناه[1] :

الجدول رقم (07): التطور في عدد الوظائف المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	سنة 2015	النسبة %	سنة 2016	النسبة %	نسبة التطور%
المؤسسات ص و م الخاصة	2327293	98.16	2511674	98.86	7.92
المؤسسات ص و م العمومية	43727	1.84	29024	1.14	-33.62
المجموع	2371020	100	2540698	100	7.16

المصدر: direction des système d'information et de statistique , ministere de l'industrie , de la PME et de promotion de l'investissement .

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي عدد القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية عام 2016 بلغ ما مجموعه 2 540698 موظف، منها فقط 29024 موظف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة. مما يفسر سياسة الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص وفقا لما يتماشى والتوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد تحكمه ميكانيزمات السوق والتنافسية. وتجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للقوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد زيادة بنسبة ٪7.16 بين عامي 2015 و 2016 .

[1] - نفس المرجع ، ص 16.

الجدول رقم (08) : تطورالقيمة المضافة للمؤسسات (خارج قطاع المحروقات) HHحسب القطاع القانوني

السنوات القطاع القانوني	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	Va	%	Va	%	Va	%	Va	%	va	%	va	%
حصة القطاع العام من القيمة المضافة	8.2 7.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	893.24	11.70	1187.93	13.9	1313.3	14.22
حصة القطاع الخاص من القيمة المضافة	4681 6.8	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.29	7338.65	86.1	79245 1	85.78
المجموع	5509	100	6061	100	6606	100	7634	100	8527	100	9237.8 7	100

المصدر: direction des systemes d'information et de statistiques , ministere de l'industrie , de la PME et de la promotion de l'investissement .

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول بأن القيمة المضافة المحققة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة 2010الى 2015 إلا أن القطاع الخاص يحقق قيمة مضافة أكثر من القطاع العام نظرا لان المؤسسات الخاصة تعتمد على التمويل الخاص واهتمامها بتحقيق الربحية ولان مشاريع المقاولاتية الخاصة تتميز بالإبداع والابتكار نظرا لأنها تتميز بقدر أكبر من الحرية [1].

[1] - نفس المرجع ، ص 16.

المبحث الثاني : أهمية المقاولاتية في الاقتصاد الوطني

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الإحصائيات التي تبين دور المقاولاتية في الاقتصادي الوطني من خلال تبيان تطور أعدادها وتوزيعها حسب الأنشطة الاقتصادية، وكذلك مساهمتها في تطور الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام وتطور القيمة المضافة.

المطلب الأول : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

1- المعلومات الخاصة بسنة 2011 :

عند نهاية عام 2011 بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 659309 مؤسسة منها نسبة 60 % أشخاص معنوية، وباقي المؤسسات أشخاص طبيعية بـ 18.21 % أو نشاطات حرفية بنسبة 22.28 % . كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 572 مؤسسة و الجدول التالي يوضح ذلك[1]:

الجدول رقم (09) : تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

طبيعة م ص م	عدد المؤسسات	النسبة (%)
1- المؤسسات الخاصة		
اشخاص معنوية	391761	539.42
اشخاص طبيعية	120095	18.22
النشاط الحرفي	146881	22.28
المجموعة الجزئي 1		
2- المؤسسات العمومية		
اشخاص معنوية	572	0.09
اشخاص الجزئي 2	752	0.09
المجموع	**659309**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مارس 2012 ، ص 12.

[1] - وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مارس 8 2012، ص 12 .

الشكل رقم (01) : تعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

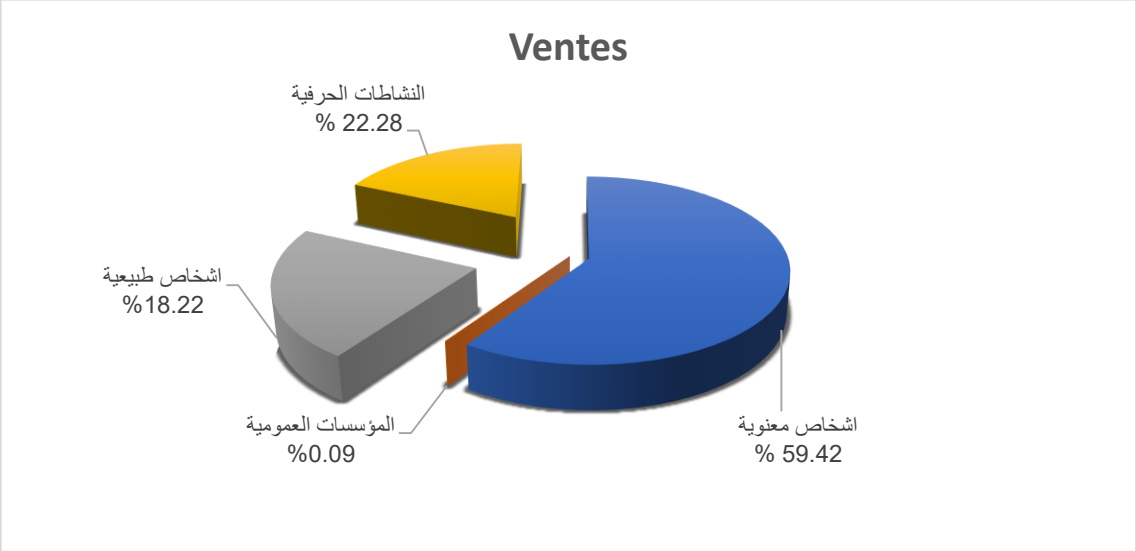

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

2- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أ - التوجيه العام :

خلال عام 2011 ، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة 44390 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقارنة بـ 42665عام 2010 . كما تم شطب خلال نفس الفترة 9545 مؤسسة، وإعادة تنشيط 5392 مؤسسة أي بمجموع 40237 مؤسسة منشأة بمعدل نمو يقدر بـ6.5% مقارنة بعام 2010 [1].

الجدول(10): التطور السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

طبيعة م ص م	2010	2011	التطور السنوي	
			العدد	النسبة المئوية(%)
1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة				
اشخاص معنوية	369319	391761	22442	%6.08
اشخاص طبيعية	113573	120095	6522	%5.74
النشاط الحرفي	135623	146881	11258	%8.31
المجموعة الجزئي 1	618515	658737	40222	%6.5

[1] - نفس المرجع ، ص 12.

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية				
اشخاص معنوية	557	572	15	% 2.69
اشخاص الجزئي 2	557	572	15	% 2.69
المجموع	**619072**	**659309**	**40237**	**% 6.5**

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ،ص 13.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الزيادة العليا تقدر بـ 8.31 % والتي تمثل فئة النشاطات الحرفية، يأتي من بعد ذلك فئة الأشخاص المعنوية بنسبة تقدر بـ 6.08 % ، والذي يمكن أن يفسر ذلك هو المقاولات العائلية والتي تتميز بالحرفية وتكون متوارثة بين أفراد العائلة الواحدة ، وهو ما يعكس دائما توجه حاملي المشاريع إلى الحرف المتقنة في العائلة لذلك نجد أن النشاطات الحرفية تمثل أكبر نسبة في التطور السنوي.

ب- المؤسسات الصغيرة و المتوسط الخاصة

عند نهاية 2011 ، تم تسجيل 658737 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة تتوزع على :

- **أشخاص معنوية:** 391761 مؤسسة صغيرة و متوسطة (تمثل 59.41 % من المجموع)
- **أشخاص طبيعية :** 120095 مؤسسة صغيرة و متوسطة (تمثل 18.21 % من المجموع)
- **النشاطات الحرفية:** 146881 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (تمثل 22.28 %من المجموع)

و عند المقارنة مع سنة 2010 ،يعرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تزايد يقدر بـ: 6.5 % ، ويتمثل هذا التزايد في خلق 40222 مؤسسة متوزعة على 22442 مؤسسة ذات طبيعة معنوية و6522 مؤسسة ذو طبيعة شخصية و11258 نشاط حرفي .

- **بالنسبة للأشخاص المعنوية**

خلال سنة 2011 ، تم تسجيل 26239 مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNAS) ، وكذا 9189 مؤسسة مشطوبة [1].

ويمكن أن يفسر هذا التباين في الأرقام إلى مدى توجه الأشخاص في اختيار الشكل القانوني لمؤسساتهم حيث أن النسبة الغالبة تتمثل في الأشخاص المعنوية وذلك للاستفادة أكثر من المزايا الضريبية أو إلى طبيعة

[1] - نفس المرجع ، ص 12.

النشاط الممارس كما هو الحال بالنسبة للأنشطة الحرفية التي تأتي بنسبة متقدمة عن الأنشطة الممارسة من الأشخاص الطبيعية .

- **بالنسبة للأشخاص الطبيعية**

تتمثل الأشخاص الطبيعية في رؤساء مؤسسات المهن الحرة الغير ملزمة بالتسجيل في السجل التجاري ، و تشمل كل من :الموثقين ، المحامين ، المحضرين القضائيين ، الأطباء ، المهندسين المعماريين ، و المزارعين ... الخ .

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمهن الحرة 120095 مؤسسة ، تنشط خصوصا في الإستثمار الزراعي (61.91%)، و الصحة (27.70 %)، وخلال سنة 2011 تم تسجيل6757 مؤسسة جديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء(CASNOS) موزعة على قطاعات النشاط[1] :

قطاع الصحة : 2593 ، قطاع العدل : 1223 ، الاستثمار الزراعي : 2941

الجدول(11): المهن الحرة حسب القطاع

	قطاع الصحة	قطاع العدالة	الاستثمار الزراعي	المجموع
عدد م ص م 2011	33302	12502	74492	120095
النسب / المجموع (%)	%27.7	%10.4	% 61.91	
المؤسسات المنشأة 2011	2593	1223	2941	6757

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مرجع سبق ذكره ، ص 14.

من خلال الجدول يمكن الملاحظة بأن الاستثمار الزراعي يحمل أكبر عدد من المؤسسات المنشأة وهذا يرجع إلى توجه المستثمرين نظرا لمجهودات الدولة في تدعيم هذا القطاع الحيوي وكذلك إلى الممارسة الجيدة للمستثمرين في هذا القطاع، ويأتي بعد ذلك المؤسسات المنشأة في قطاع الصحة وذلك لكثرة وتعدد التخصصات الطبية و تنوعها .

ج- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية

تتمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية نسبة ضئيلة من محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .مع الملاحظة أنه خلال سنة 2011 ، تزايد عددها مقارنة بسنة 2010 حيث انتقل من 557 إلى 572 مؤسسة، أي بنسبة 2.69 % ، كما تم بها تسجيل 48656 أجير بدلا من 48086 أجير عند نهاية عام 2010 .

[1] - نفس المرجع ، ص 13.

تمارس هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الإقتصادي الوطني، إلا أنه يغلب عليها قطاع الزراعة بـ 31.99 % ، الصناعة بـ 29.55 % ، و الخدمات بـ 29.20% .

يجدر التذكير بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية تمثل حوالي 30 % من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، و التي تشغل حوالي 43 % من أجراء القطاع العمومي التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الجدول(12): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	%	مناصب العمل	%
الصناعة	169	% 22.55	20549	%42.73
الخدمات	167	% 29.20	12939	%29.91
الزراعة	183	% 31.99	8519	%17.72
البناء و الاشغال العمومية	41	% 7.17	4365	%9.08
المناجم و المحاجر	12	%2.10	1714	%3.56
المجموع	572	%100	48086	%100

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

من خلال الجدول يمكن أن ترجع النسبة العليا للمؤسسات الزراعية العمومية لتوجه الدولة بدعم هذا القطاع الحيوي بإنشاء مؤسسات تابعة لها في مختلف أوجه النشاط الزراعي وبما يتناسب مع احتياجات المجتمع، وبعدها نجد المؤسسات الصناعية والتي يمكن أن توجدها الدولة لدعم النسيج الصناعي.

3- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط

تظهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) بكثرة في قطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من النصف، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع الصناعات التحويلية، وذلك يرجع لتفضيل المستثمرين لقطاع الخدمات باعتباره قطاعا مربحا غير مكلف بالنسبة للقطاعات الأخرى، أما قطاع الأشغال العمومية فيرجع لكثرة الصفقات والمشاريع والبرامج العمومية فيه كبرامج السكنات، أما قطاع الصناعات التحويلية فيعود للمنتجات الاستهلاكية ذات الطلب العالي كالمصبرات والعصائر [1].

[1] - نفس المرجع ، ص 13.

الجدول(13): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

مجموعات فروع النشاط	2010	%	2011	%	التطور السنوي
الفلاحة و الصيد البحري	3806	%1.03	4006	%1.02	%5.25
المحروقات ، الطاقة ، المناجم و الخدمات المتصلة	1870	%0.51	1956	%0.50	%4.60
البناء و الاشغال العمومية	129762	% 35.14	135752	%34.65	%4.62
الصناعات التحويلية	61228	%16.58	63890	%16.31	%4.35
الخدمات	172653	%46.75	186157	%47.52	%7.82
المجموع	369319	%100	391761	%100	%6.08

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

نلاحظ خلال هذه الفترة، أن نسبة إنشاء المؤسسات تبقى مرتفعة في قطاع الخدمات (7.82%) وقطاع الفلاحة والصيد البحري (بـ5.25%) وقطاع البناء والأشغال العمومية (4.62%) .

لقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية 63890 مؤسسة خلال عام 2011 ، مقارنة بـ 61228 مؤسسة عام 2010 ، أي بتطور سنوي يقدر بـ4.35 % بينما التطور السنوي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بلغ 6.08 % .

تتوزع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقطاع الصناعة حسب الفروع كما يلي :

- الصناعة الغذائية: 19172 مؤسسة صغيرة و متوسطة (30 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية) صناعة الخشب والورق: 13701 مؤسسة صغيرة و متوسطة (30.01 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية)[1] .

-الحديد و الصلب : 9900 مؤسسة صغيرة و متوسطة (15.50 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية)

-مواد البناء : 8225 مؤسسة صغيرة و متوسطة (12.87 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية)

فيما يخص حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 2011 ، بلغ عدد المؤسسات المنشأة حديثا 26239 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 3098 مؤسسة صغيرة و متوسطة صناعية، في حين بلغ عدد المشطوبين 9189 مؤسسة صغيرة و متوسطة منها 1113 مؤسسة صغيرة و متوسطة صناعية.

[1] - نفس المرجع ، ص 14.

المطلب الثاني : دور المقاولاتية في الاقتصادي الوطني

1- تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1.724.197 فرد عند نهاية سنة 2011 ، يضم هذا العدد بالإضافة إلى الأجراء، أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) وأرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة والحرفيين .

إن نسبة تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر بـ 6.05% خلال الفترة 2010 – 2011[1].

الجدول (14): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات

طبيعة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	عام 2010		عام 2011		التطور السنوي %
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
المؤسسات الخاصة					
الاجراء	958515	58.96%	1017374	58.99%	6.14%
ارباب المؤسسات	618515	38.05%	658737	38.22%	6.50%
المجموع الجزئي	1577030	97.01%	1676111	97.21%	6.28%
المؤسسات العمومية	48656	2.99%	48086	2.79%	-1.17%
المجموع	1625686	100%	1724197	100%	6.05%

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص 17.

من خلال الجدول يتبين لنا تطور عدد العمال المصرح بهم وما يؤدي ذلك إلى المساهمة في تقليص البطالة، فالمؤسسات ص و م الخاصة عرفت تطورا من سنة إلى أخرى في رفع عدد مناصب التشغيل إذ نجد أن العدد ارتفع بنسبة 6.28% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 ،أما المؤسسات العامة فقد شهدت انخفاضا بنسبة 1.17% بالمقارنة مع 2010 . وتجدر الإشارة إلى أن عدد أرباب المؤسسات الخاصة يتكون من أرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة "أشخاص معنوية" ورؤساء المؤسسات الخاصة التي تنشط في المهن الحرة، ويعتمد في الحصول على هذا الرقم على معلومات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء خلافا لنظام جمع المعلومات المتعلق بقطاع الصناعة التقليدية سابقا .

[1] - يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى الدولي حول : استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18و19أفريل 2012 .

2- دور المقاولاتية في تطور الميزان التجاري :

سجلت التجارة الخارجية الجزائرية خلال سنة 2011 فائض في الميزان التجاري حيث بلغ أكثر من 26.93 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 16.58 مليار دولار أمريكي سنة 2010 وذلك راجع لزيادة الصادرات بـ 28.63[1] % .

الجدول(15) : تطور الميزان التجاري الجزائري (2010 / 2011)

القيمة مليون دولار امريكي

	2010	2011	معدل التطور(%)
الاستيراد	40472	46453	14.78
التصدير	57053	73390	28.63
الميزان التجاري	16581	26937	%62.46

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص 51.

أولا : الواردات

يبين توزيع الواردات حسب مجموعة المنتوجات لسنة 2011 إرتفاع بالنسبة لغالبية مجموعات المنتوجات مقارنة مع سنة 2010 . حيث أن السلع الغذائية ارتفعت بأكثر من 61% متبوعة بالسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 24.57%والسلع الخاصة بالإنتاجية بنسبة 7% .

نلاحظ فيما يخص سلع التجهيزات فهي مستقرة حول قيمة 16 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة .

الجدول(16) : تطور الواردات حسب مجموعة المنتوجات(2010-2011)

مجموعة المنتوجات	2010		2011		معدل التطور(%)
	القيمة	%	القيمة	%	
السلع الغذائية	6058	14.97	9755	21.00	61.03
السلع الخاصة بالإنتاجية	12462	30.79	13338	28.71	7.03
سلع التجهيزات	16117	39.82	16.90	34.64	0.17-
سلع الاستهلاك غير الغذائي	5836	14.42	7270	15.65	24.57
المجموع	**40473**	**100**	**46453**	**100**	**14.78**

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص 52.

[1] - يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، نفس المرجع .

ثانيا: الصادرات

تمثل صادرات المحروقات نسبة تقدر بـ 97 % من القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2011 ، كما تم تسجيل زيادة في الصادرات بحوالي 28 % مقارنة بسنة 2010 .

أما بالنسبة للصادرات خارج نطاق المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة بنسبة 2.93 % من القيمة الإجمالية للصادرات، بقيمة 2.15 مليار دولار أمريكي. وقد عرفت هذه الصادرات زيادة ملحوظة بحوالي 41 % مقارنة مع سنة2010 . فيما يخص أهم المنتوجات خارج قطاع المحروقات المصدرة تتكون أساسا من مجموعة " منتوجات نصف مصنعة" والتي تمثل نسبة 2.15% من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1.58 مليار دولار أمريكي. ثم مجمو عة "السلع الغذائية " بنسبة 0.49 % أي بقيمة تقدر بـ356 مليون دولار أمريكي ، تتبع بمجموعة "المنتوجات الخام " بنسبة 0.22 % أي بقيمة 160 مليون دولار أمريكي ، وأخيرا " سلع الإستهلاك غير الغذائية " و"سلع التجهيزات الصناعية " بالنسبتين التاليتين على الترتيب 0.02 % و 0.05% [1].

الجدول(17):أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات المصدرة

القيمة : بمليون دولار أمريكي

تعيين المنتوج	عام 2010		عام 2011	
	القيمة	النسبة المئوية %	القيمة	النسبة المئوية %
الزيوت و الموارد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	558.44	36.60	931.58	43.35
النشارد المنزوعة الماء	195.95	12.84	375.00	17.45
سكر الشمندر	231.35	15.16	369.61	12.55
فوسفات الكالسيوم	43.96	2.88	128.38	5.97
الزنك على شكل خام	61.42	4.02	36.45	1.70
الهيدروجين و الغازات النادرة	43.39	2.84	40.16	1.87
الكحول غير الحلقية	27.62	1.81	41.77	1.94
المياه المعدنية و الغازية	26.75	1.75	26.58	1.24
التمور	22.65	1.48	23.26	1.08
جلود مدبوغة	11.02	0.72	19.54	0.91
المجموع الجزئي	1223	80	1892	88
المجموع	1526	100	2149	100

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 53 .

[1] - يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، نفس المرجع .

المبحث الثالث : مساهمة المقاولاتية في الناتج المحلي الخام

المطلب الأول : مساهمة المقاولاتية في الناتج المحلي

إن للمقاولاتية مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الخام كما يوضحه الشكل التالي [1]:

الشكل رقم (02) : تطورالناتج المحلي خارج المحروقات حسب الطابع القانوني

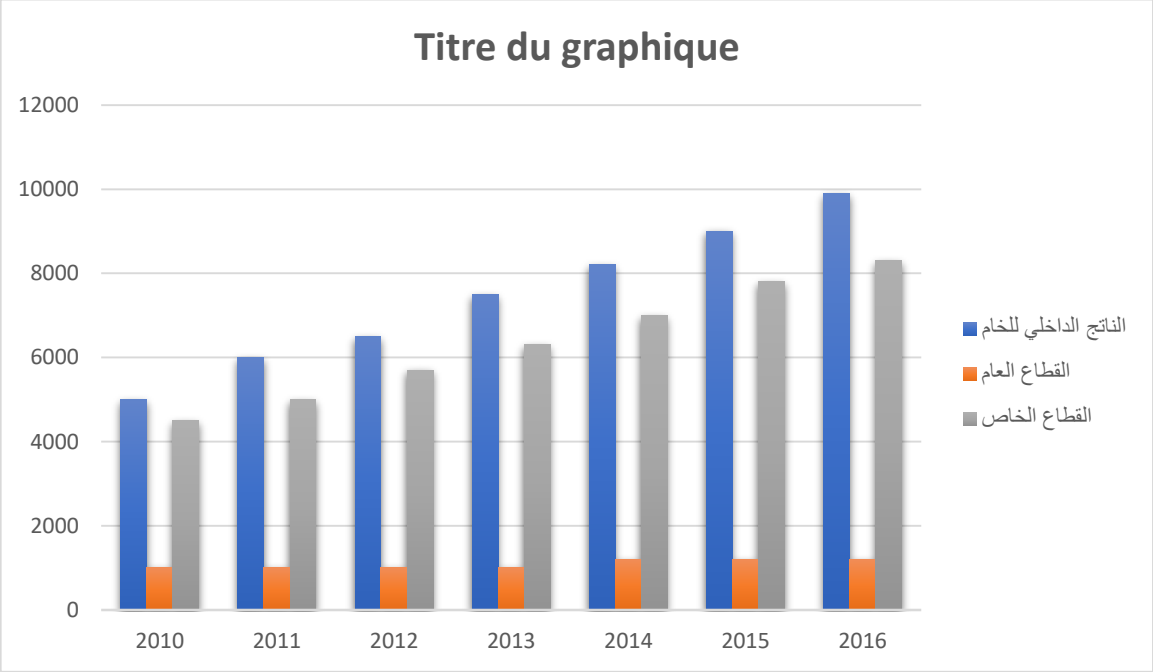

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على المنشورات الإعلامية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الاعداد : 33.26.22. وزارة الصناعة و المناجم متاح على:

http://www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille

يتضح من الشكل أن المقاولاتية في القطاع الخاص تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات مقارنة بمؤسسات المقاولاتية في القطاع العام حيث بلغت هذه النسبة 85.77 % مقابل 14.23 % سنة 2016. وهو مؤشر لمدى الأهمية التي اكتسبتها مؤسسات المقاولاتية في القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن توسيع عدد الاستثمارات في هذا النوع من المؤسسات يعتبر أمرا أكثر من ضروري في إطار عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لكل النشاطات المقاولاتية .

[1] - عبد الرزاق، خليل عادل، نغموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة خميس مليانة ،الجزائر ، 2007، ص01 .

➢ **مساهمة المقاولاتية في القيمة المضافة :** سنقوم بتحليل تطور مساهمة المقاولاتية في القيمة المضافة من خلال الشكل التالي[1] :

الشكل رقم (03) : مساهمة المقاولاتية في القيمة المضافة

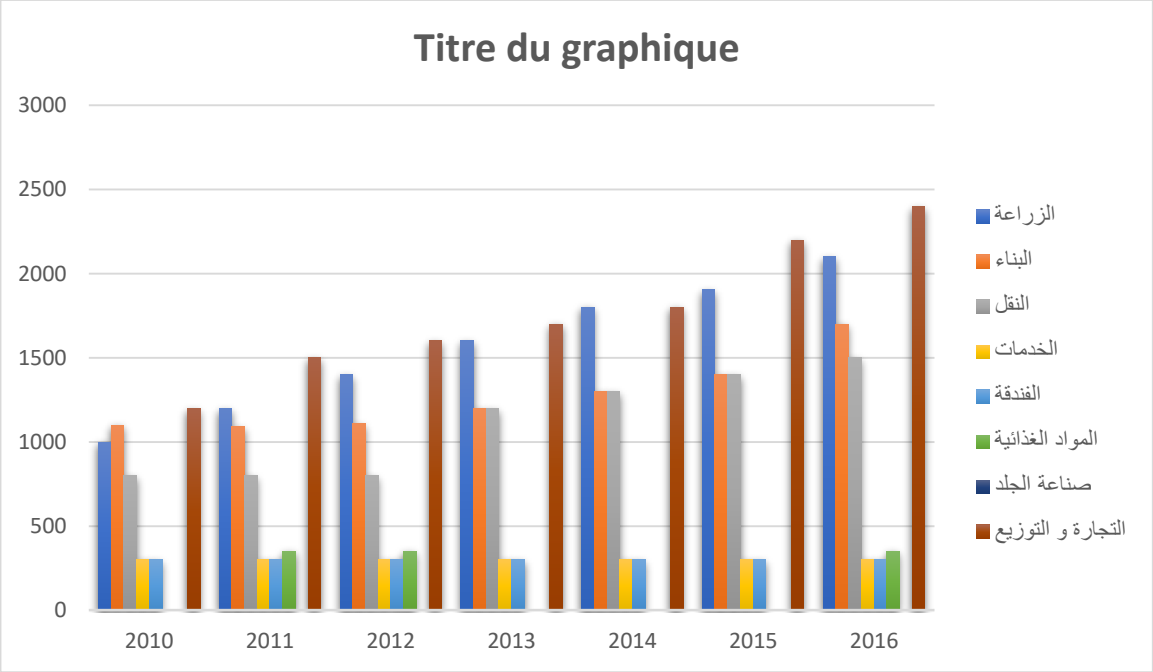

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على المنشورات الإعلامية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . الاعداد : 33.26.22. وزارة الصناعة و المناجم متاح على:

http://www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille

يظهر من خلال الشكل أن مساهمة القطاع اخلاص تصل إلي نسبة 98% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث يسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة، البناء، التجارة والتوزيع إلا أن نسبة مساهمته في قطاع الصناعة يبقى ضعيفا .

يظهر من خلال النتائج أن الجزائر تحاول تكوين قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق ومجالات التسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر الاقتصاديات الناشئة. فالجزائر بحاجة ماسة لتقوية المقاولاتية لكي تمتص الفراغات التي تركها القطاع العمومي منذ عشرية وتقلل من حجم الواردات. وهذا بوضع قواعد حماية دقيقة للقطاعات الاقتصادية الناشئة بهدف الوصول إلي تغطية العجز الكبير في مجالات الزراعة والصناعات الخفيفة .

[1] - عبد الرزاق، خليل عادل، نغموش ، نفس المرجع ، ص 02.

➢ **مساهمة المقاولاتية في ترقية التجارة الخارجية :** والتي يظهرها الشكل التالي[1] :

الشكل رقم (04) : مساهمة المقاولاتية في ترقية التجارة الخارجية

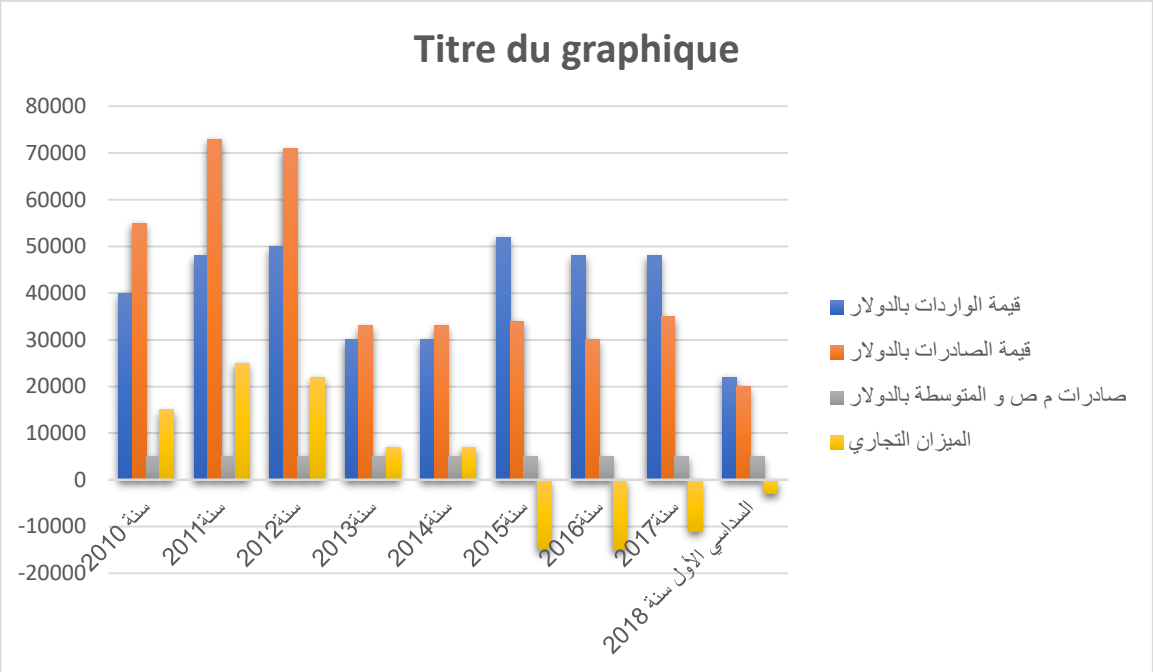

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على المنشورات الإعلامية الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة . الاعداد : 33.26.22. وزارة الصناعة و المناجم متاح على:

http://www.mdipi.gov.dz/?bulletin-de-veille

يظهر أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها الصادرات خارج المحروقات، حيث لم تتعد نسبة مساهمة هاته الأخيرة نسبة 6.62% مما يدل على ان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي على صادرات المحروقات، وهو مؤشر على ضعف قطاع المقاولاتية التي ينشط الكثير منها في قطاع تجارة المنتجات المستوردة من الخارج .

المطلب الثاني : دور المقاولاتية في تطور الناتج الخام والقيمة المضافة

أولا: دور المقاولاتية في تطور الناتج المحلي الخام

يشمل الناتج المحلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب .

إن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الخام، والجدول التالي يوضح تطور الناتج المحلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] - عبد الرزاق، خليل عادل، نغموش ، نفس المرجع ، ص 02.

الجدول(18): تطورالناتج المحلي الخام

القيمة : مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2006		2007		2008		2009		2010	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج المحلي الخام	704.05	20.44	749.86	19.2	760.92	17.55	816.80	16.41	827.53	15.02
نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام	2740.06	79.56	3153.77	80.8	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98
المجموع	**3444.11**	**100**	**3903.63**	**100**	**4334.99**	**100**	**4976.82**	**100**	**5509.21**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، مرجع سابق ذكره ، ص 54.

نلاحظ :

من الجدول مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام من سنة 2006 إلى غاية 2010 تطورا ملحوظا في نسب هذه المساهمة وتشكل القيمة القصوى، إذ تصل إلى غاية 84.98% من النسبة الإجمالية سنة 2010 ، وهذا ما يمكن تفسيره بالدور الهام الذي تلعبه المقاولاتية في النشاط الاقتصادي .

ثانيا: دور المقاولاتية في تطور القيمة المضافة

يمكن أن نستشف دور المقاولاتية في تطور القيمة المضافة من خلال الجدول الموالي[1] :

[1] - شعيب بونوة، سعاد بوزيدي، المقاولة والتنمية الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، خميس مليانة، الجزائر2007 .

الجدول (19): تطور القيمة المضافة

القيمة بمليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2006		2007		2008		2009		2010	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الزراعة										
خاص	638.63	99.59	701.03	99.55	708.17	99.50	924.99	99.85	1012.11	99.70
عام	2.65	0.41	3.16	0.45	3.58	0.50	1.38	0.15	3.08	0.30
المجموع	**641.29**	**100**	**704.19**	**100**	**711.55**	**100**	**926.37**	**100**	**1015.19**	**100**
البناء و الاشغال العمومية										
خاص	489.37	80.22	593.09	80.94	754.02	86.67	871.08	87.10	1058.16	98.73
عام	120.70	19.78	139.62	19.05	115.97	13.33	128.97	12.90	13.59	1.27
المجموع	**610.07**	**100**	**732.71**	**100**	**869.99**	**100**	**1000.05**	**100**	**1071.75**	**100**
النقل و المواصلات										
خاص	579.80	77.98	657.35	79.19	700.33	81.10	744.42	81.41	806.01	81.58
عام	163.73	22.02	172.72	20.80	163.24	18.90	169.95	18.59	182.02	18.42
المجموع	**743.53**	**100**	**830.07**	**100**	**863.57**	**100**	**914.36**	**100**	**988.03**	**100**
خدمات المؤسسات										
خاص	51.49	80.15	56.60	78.92	62.23	74.05	77.66	78.78	96.86	79.15
عام	12.75	19.85	15.11	21.07	21.81	25.95	20.92	21.22	25.51	20.85
المجموع	**64.24**	**100**	**71.71**	**100**	**84.04**	**100**	**98.58**	**100**	**122.37**	**100**
الفندقة و الاطعام										
خاص	66.20	88.03	71.12	88.07	80.87	88.70	94.80	89.90	101.36	88.61
عام	9.00	11.97	9.63	11.92	10.30	11.30	10.65	10.10	13.03	11.39
المجموع	**75.20**	**100**	**80.75**	**100**	**91.18**	**100**	**105.45**	**100**	**114.39**	**100**
الصناعة الغذائية										
خاص	121.30	83.07	127.98	84.12	139.92	85.23	161.55	86.14	169.95	86.03
عام	24.72	16.93	24.14	15.87	24.24	14.77	26.00	13.86	27.58	1.96
المجموع	**146.02**	**100**	**152.13**	**100**	**164.16**	**100**	**187.55**	**100**	**197.53**	**100**
صناعة الجلد										
خاص	2.22	86.38	2.08	87.39	2.20	86.94	2.25	88.33	2.29	88.42
عام	0.35	13.62	0.30	12.6	0.33	13.06	0.30	11.67	0.3	11.58
المجموع	**2.57**	**100**	**2.38**	**100**	**2.53**	**100**	**2.55**	**100**	**2.59**	**100**
التجارة و التوزيع										
خاص	685.45	94.11	776.82	93.25	935.83	93.28	1077.75	93.58	1204.02	94.10
عام	42.92	5.89	56.18	6.74	67.37	6.72	73.88	6.42	75.45	5.90
المجموع	**728.37**	**100**	**833**	**100**	**1003.2**	**100**	**1151.62**	**100**	**1279.47**	**100**

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

نلاحظ:

من خلال الجدول التطور في المساهمة في القيمة المضافة من القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتشكل قطاعات التجارة، والبناء والأشغال العمومية والزراعة أكثر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة بمبالغ،1058.16،1204.02 ، 1012.11 مليار دينار على التوالي، وهذا يعكس التوجه العام للمقاولاتية والنشاط الحر إلى هذه القطاعات لما لها من مردودية مالية.[1]

[1] - شعيب بونوة، سعاد بوزيدي، نفس المرجع .

خلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستطيع أن نقول مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات والأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين .

ولذلك رأينا نتائج هذه التنمية الاقتصادية من خلال واقع المقاولاتية في الجزائر، أهمية المقاولاتية في الاقتصاد الوطني ، ومساهمة المقاولاتية في الناتج المحلي الخام .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية

تمهيد :

يعد البنك التنمية المحلية احد البنوك الفاعلة في السوق الجزائرية ودلك من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ وكدا مواكبته كافة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية محليا وعالميا ، وذلك بتنويع مجالات نشاطه، وتوزيع قاعدة الخدمات التي يقدمها للعملاء والاهتمام المستمر بالتكنولوجيا الحديثة ومحاولة اقتنائها.

المبحث الأول : ماهية بنك التنمية المحلية

يلعب بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم كغيره من المؤسسات المصرفية دورا هاما في انعاش الاقتصاد الوطني فهو يعمل على تقديم خدمات لم تكن تلقى الاهتمام في البنوك الأخرى بالإضافة الى تطوير و زيادة الخدمات الموجودة سابقا .

المطلب الأول : تعريف بنك التنمية المحلية

ان زيادة وظائف بنك القرض الشعبي الوطني CPA و تعددها ، جعله غير قادر على تغطية هذه الوظائف و القيام بها على احسن وجه ، فاعيدت هيكلته و نتج عنه مولود جديد هو بنك التنمية المحلية BDL .

انشأ هذا البنك في 1985/04/30 بمرسوم رقم 85 – 86 برأس مال خصص من طرف الدولة ، و هو خاضع لقواعد القانون التجاري ، و قد كلف باعتباره مؤسسة مالية لضمان تمويل المؤسسات العمومية المحلية التابعة للبلدية و الولاية EPL ، و هذا ما يميز BDL ان طبيعة اغلب زبائنه يكمن في انهم ينتمون الى القطاع العمومي المحلي و الخاص .

و أيضا ما يميزه عن غيره من البنوك هو احتكاره لعمليات القرض على الرهن Prêt sur gage ، الذي كان هذا النشاط من اختصاص صندوق القرض البلدي .

و بعد الإصلاحات الاقتصادية و المالية التي أجريت على الجهاز البنكي الجزائري كلف كغيره من البنوك بمتابعة كل العمليات الخاصة بالقروض الخارجية و أيضا تسيير المديونية الخارجية . اما مرحلة الاستقلالية ل BDL فكانت ابتداء من 20 فيفري 1989 بموجب قانون 88 -04 المتعلق باستقلالية المؤسسات .

و حاليا BDL هو الوحيد الموضوع مشروع الخوصصة لأنه يعتبر بنك جديد العهد (أي اصغر بنك من حيث العمر) و اقل مشاكل في عملياته مقارنة بالبنوك الأخرى .

تقع المديرية العامة لبنك التنمية المحلية في الجزائر العاصمة (سطاوالي) ، يسيرها رئيس مدير عام بمساعدة المدير العام و عدة مديريات مكلفة بأعمال مختلفة .

ان بنك التنمية المحلية حقق في وقت قصير نجاحا لا يعرف له مثيل ، و الدليل هو ان فروعه متواجدة و بكثرة عبر كافة ولايات الوطن و ذلك للتقرب من زبائنه ، كما انه اصبح اليوم يضم 152 وكالة بنكية تابعة ل 15 فرع استغلال .

يتمثل الدور الأساسي لهذا البنك في جمع رؤوس الأموال المتاحة و هذا وفقا للأنظمة السارية و المعمول بها و من اهم العمليات التي يقوم بها هذا البنك هي :

1- تمويل الأنشطة الاستغلالية و الاستثمارية للمؤسسات العامة المحلية .
2- تمويل المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للجماعات المحلية .
3- تمويل الأنشطة الصناعية و التجارية و العقارية .
4- يساهم في جمع الادخارات .
5- معالجة جميع القروض برهنية .
6- المديرية العامة و هيكلها التنظيمي .

المطلب الثاني : هيكل التنظيمي للبنك التنمية المحلية

الشكل رقم (05) : هيكلها التنظيمي بنك التنمية المحلية

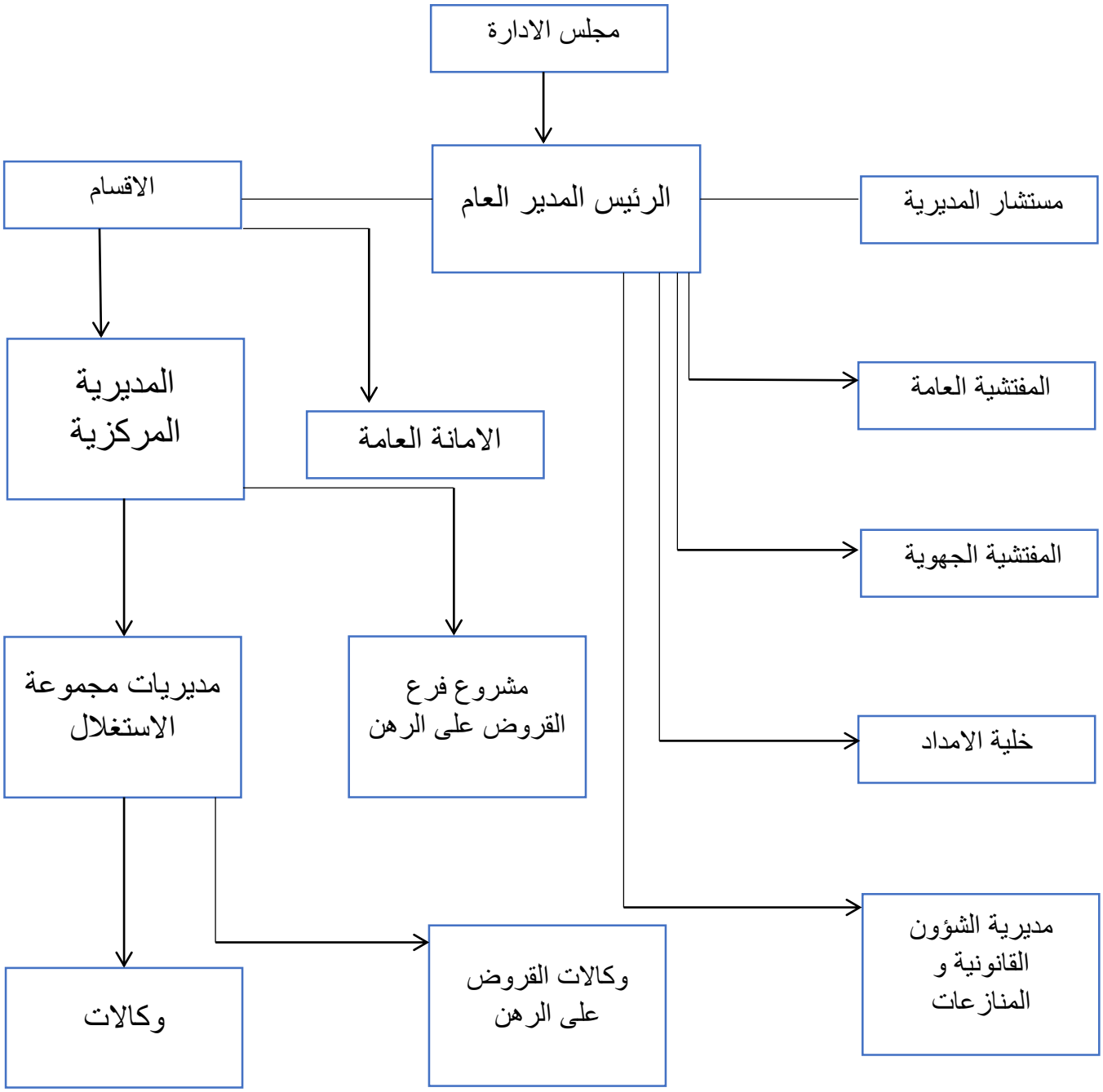

المصدر: وثائق من بنك التنمية المحلية

المطلب الثالث : التعريف بالوكالة 363 - بمستغانم و المصالح الموجودة بها

أولا : التعريف بالوكالة

من المهام المعروفة للوكالة تمويل الهيئات العامة المحلية و كذا المؤسسات المحلية بالإضافة الى تقديم خدماتها للقطاع الخاص و بالتالي فهو يعتبر بمثابة هيئة تجارية لها مهمة التطوير ، و ذلك بالتنسيق مع السياسات المقررة من طرف المديرية العامة و المستنبطة من المخطط الاستراتيجي للبنك .

يعمل بالوكالة 11 موظف بالإضافة الى حارسين و منظفة ، يتوزع الموظفون (11) على مختلف المصالح و يترأسهم جميعا مدير الوكالة الذي يعتبر المسير الإداري الأعلى و المسئول الأول عن التسيير الحسن لكافة المصالح ، حيث تصنف الوكالة في المرتبة 26 عن المستوى الوطني من بين 152 وكالة مشكلة لشبكة بنك التنمية المحلية .

ثانيا : المصالح الموجودة بالوكالة

ان وجود المصالح في مثل هذه الوكالة ساعد في القيام بأدوارها كما يجب و هذا لضمان السير الحسن لنشاطها و هي كما يلي :

1-مصلحة الحافظة :

تقوم مصلحة الحافظة بدور مهم و يتمثل في معالجة التحولات و الصكوك عند تسليمها من طرف الزبون و ذلك لخصمها او قبضها ، و تهتم مصلحة الحافظة بما يلي :

- التأكد من اشعارات الدائن في حسابات الزبائن .

- التأكد من الرصيد و الامضاء على هذا الأخير عند رجوعها .

- متابعة و مراقبة لمبالغ غير المدفوعة .

- التأكد من جدول التسليم و مطابقتها مع قيم و ارقام الحسابات .

2- مصلحة الصندوق :

الجدير بالذكر ان هذه المصلحة تقوم باستقبال الودائع النقدية ، و تنفيذ التحويلات لحسابات الزبائن و انجاز التخليصات المأمور بها ، هذه الأخيرة في حدود المبلغ المتاح ، كما يقع على عاتق الصندوق مسؤولية :

- الالتزام بتنفيذ العمليات التي تكون فيها حركة نقدية من حساب الى حساب .

- ضبط و متابعة حسابات الزبائن و الحسابات الداخلية للوكالة .

- ضمان و متابعة حساباتها و حسابات الوكالات الأخرى ان وجدت .

- كتابة او املاء الوظيفة الإدارية المنوطة بها (مسك السجل .... الخ) .

3- مصلحة عمليات التجارة الخارجية :

ان هذه المصلحة مكلفة بإنجاز العمليات التي تتم في الخارج من طرف الزبائن الذين لهم علاقة بذلك ،و هو يطابق التنظيم الخاص بالصرف و التجارة الخارجية و من اهم مهامها :

- المتابعة و المراقبة المستمرة الخاصة بتصفية الملفات المتعلقة بإقامة الاستيراد و التصدير .

- ضمان التحويل او الاستيراد للسلع و ذلك من خلال فتح اعتماد توثيقي كقرض .

- تحضير كل تصريح او حالة دورية و ضمان تبليغها في تاريخ معين للهيكل المعني .(داخلي او خارجي) .

- الالتزام بتنفيذ كل التحولات التي تنتقل الى خارج بأمر من الزبائن ، و التخليصات ، عقود تجارية و التحويلات الأخرى المرخصة بالتحويل .

- ضمان المخالصة و إعادة الى الوطن ناتج عن اسقاط توثيقي المسندة في اطار عمليات التصدير .

4- مصلحة المر اقبة :

من التزامات هذه المصلحة ما يلي :

- التأكد من التوقيعات ووضع تأشير الرقابة .

- التأكد من المطابقة للوثائق (الصكوك ، الاشعارات بالتحويل ..... الخ)

- ختم الوثائق المسجلة بالطابع الخاص .

- تسجيل فئة او نوع النقود على أوراق الدفع و السحب للأموال .

- اعداد و تحضير بطاقات الصرف للنقود .

- وضع علامة على الاشعارات باستلام ارساليات الأموال و الصكوك .

- المتابعة اليومية لجميع العمليات المحاسبية التي تجري في مختلف المصالح .

5- مصلحة الإدارة :

تقوم هذه المصلحة بأمرين مهمين هما :

- اعمال الرقن ، اعداد اشعارات فتح و غلق الحسابات ، اعداد اشعارات التحويل ، الارسالات ، فتح بطاقات التسجيل ، بيان نهاية الشهر .
- متتابعة و ضبط يومي كملفات فتح الحسابات و التوكيلات ، بطاقات الامضاء ، حسابات الميراث بتباين المعارضات (معارضات على الصكوك و الحجز الموقف) ، كراء الخزائن المقواة ، إيقاف حسابات اليوم ، ضبط الاحصائيات .

1- مصلحة القروض :

من اهم التزاماتها :

- تجهيز ملفات القرض و ذلك بعد معالجتها ليتم تقديمها الى اللجنة الخاصة بالقرض و المخولة قانونا لدراستها .

- الاستمرار في المتابعة الدائمة من اجل تطور المؤسسات الممولة .

- مراقبة و متابعة استعمال القروض و تعويضها مع الفوائد .

- المتابعة المستمرة من اجل تقديم المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف البنك و تحضير تقرير مفصل عن النشاط التدرجي .

- جمع الضمانات المطلوبة .

- تحضير عقود الالتزام (اتفاقية القرض ، عقد الكفالة) .

- انجاز العمليات المتعلقة بالجانب القانوني و المنازعات .

- تحضير و تقديم ملفات القروض لبنك الجزائر .

7- مصلحة المقاصة :

ان اهم خاصية تتميز بها هذه المصلحة انها خففت قليلا من مشاق المتعاملين فيما بينهم في التنقل من بنك لآخر و من مكان لآخر في تبادل الشيكات ، الأوراق التجارية ، و كذا التحويلات فيما بين البنوك ، حيث يخصص زمان و مكان معين و محدد لإنجاز هذه الاعمال و هذا بعد عقد اتفاق . و تتولى هذه المصلحة ما يلي :

تحصيل الشيكات المودعة لدى البنك من قبل الزبائن و المسحوبة على نفس البنك أي الوكالة او على مستوى فروع البنك (وكالات أخرى لنفس البنك) ، او على مستوى بنوك أخرى و يتم ذلك من خلال غرفة المقاصة لدى البنك المركزي التي تعرف بانها مكان في البنك المركزي يلتقي فيه يوميا ما عدا أيام العطل و في ساعة محددة ة و بحضور مندوبين يمثلون البنوك المتواجدة بالولاية .

المبحث الثاني : دراسة حالة

المطلب الاول : ماهية المؤسسة

أولا : تعريف المؤسسة الناشئة

تعرف المؤسسات الناشئة اصطلاحا، وفقا للقاموس الإنجليزي، على أنها مشروع صغير في بدايته، حيث تتكون كلمة "startup" من جزأين: "start" الذي يشير إلى فكرة الانطلاق، و"up" الذي يشير إلى فكرة النمو القوي. بدأ استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، مع ظهور شركات رأس المال المخاطر، وانتشر استخدامه لاحقًا. وفي الوقت الحالي، يعرف القاموس الفرنسي "Rousse" المؤسسات الناشئة بأنها "المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة" .

وفي ظل غياب اتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الناشئة، يشير معجم "La Rousse" إلى أنها "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي تركز على خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة". ويعرف الباحث إريك ريس هذه المؤسسات بأنها تلك التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتج جديد في ظل درجة عالية من عدم اليقين .

تشير المؤسسات الناشئة إلى المشاريع الجديدة ذات الأفكار الإبداعية والريادية التي تمتلك احتمالات كبيرة للنمو السريع. وحسب باتريك فريدنسون، فإن تعريف المؤسسة الناشئة لا يرتبط بالعمر أو الحجم أو القطاع أو النشاط، بل يعتمد على الإجابة على أربع تساؤلات رئيسية .

- نمو قوي محتمل .

- استخدام تكنولوجيا حديثة .

- تحتاج لتمويل ضخم و جمع التبرعات الشهرية .

- ان تكون متأكد من ان السوق جديد حيث يصعب تقييم المخاطر.

المطلب الثاني : تقديم المؤسسة

المؤسسة محل الدراسة هي عبارة عن مؤسسة صغيرة أشغال البناء هي شركة فردية و جهة مختصة في تنفيذ مشاريع البناء والإنشاء، سواء كانت هذه المشاريع عبارة عن بناء منازل سكنية، أو مبانٍ تجارية، أو مشاريع عامة كالمدارس والمستشفيات والجسور والطرق. تعمل هذه المؤسسات على توفير الخدمات اللازمة لإكمال المشاريع بنجاح، بدءًا من التخطيط والتصميم وصولاً إلى تنفيذ الأعمال البنائية والتشطيبات النهائية.

ثانيا : مراحل انشاء و خلق المؤسسة

1- دراسة المشروع : تبدأ عملية إنشاء المؤسسة بدراسة المشروع بشكل شامل، وهذه الدراسة تتضمن تحليل السوق واحتياجاته، وتحديد الفرص والتحديات المحتملة، وتقدير التكلفة والتوقعات المالية.

2- إعداد دراسة تقنية للشركة : تتضمن هذه الخطوة إعداد دراسة تقنية شاملة تحدد نوعية المؤسسة (شركة محدودة، شركة ذات مسؤولية محدودة، إلخ) وتحديد هيكل الملكية والإدارة، بالإضافة إلى تحديد الأنظمة والإجراءات التشغيلية والإدارية.

3- تكوين ملف يودع لدى مصالح السجل التجاري: بعد إعداد الدراسات اللازمة، يتم تجميع المستندات الضرورية وتكوين ملف يقدم لمصالح السجل التجاري، وهذا الملف يتضمن عادة نموذج طلب التسجيل والمستندات القانونية للمؤسسة.

4- استخراج السجل التجاري : بعد تقديم الملف إلى السجل التجاري، يتم مراجعته وإجراء الفحوصات اللازمة، ثم يتم إصدار السجل التجاري الذي يثبت شرعية المؤسسة وتسجيلها رسميا كمؤسسة تجارية.

5- استخراج البطاقة الضريبية : بعد الحصول على السجل التجاري، يتم تقديم طلب لاستخراج البطاقة الضريبية، وهذه البطاقة تعتبر هوية ضريبية للمؤسسة وتستخدم في التعاملات المالية والضريبية.

6- استخراج رقم التعريف الاحصائي : يتم طلب رقم التعريف الاحصائي من الجهات المختصة، وهذا الرقم يستخدم في تقديم التقارير الإحصائية والمالية للجهات الحكومية المعنية.

7- فتح حساب بنكي : الخطوة الأخيرة تتضمن فتح حساب بنكي باسم المؤسسة، وهذا الحساب يستخدم لإدارة الأمور المالية والتعاملات التجارية اليومية للمؤسسة.

تكوين ملف طلب تمويل و ايداعه لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و التي بدورها قامت بمرافقة المعني و إيداع ملفه لدى بنك التنمية المحلية للحصول على قرض من مبلغ القرض يغطي نسبة 70% .

ثالثا : الحاجة والدوافع

تفتح مؤسسة لأشغال البناء لعدة أسباب محتملة. قد يكون الطلب العالي على خدمات البناء في المنطقة، جنبا إلى جنب مع الفرص التجارية المتاحة والخبرة والمهارات المتوفرة، هي عوامل تشجع على إنشاء مثل هذه المؤسسات. كما قد تدعم الحاجة إلى تخصيصات خاصة مثل البناء الصديق للبيئة والرغبة في تحقيق التأثير الاجتماعي أو الاستجابة للاحتياجات الخاصة أو التطور التكنولوجي في الصناعة، أو حتى الاستدامة والابتكار في التصميم والبناء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الرغبة في توفير فرص العمل المحلية أو الرغبة في التوسع والنمو أيضا دوافعا قوية لفتح مؤسسة لأشغال البناء.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون النمو الاقتصادي في المنطقة والدعم الحكومي للأعمال التجارية عوامل محفزة أخرى لفتح مؤسسة لأشغال البناء. تقديم خدمات البناء المتخصصة مثل البناء الخضراء أو الاستجابة للاحتياجات الخاصة يمكن أن يكون أيضا عاملاً جذبا للعملاء المحتملين. بالإضافة إلى ذلك، قد يرغب بعض المؤسسين في استخدام مهاراتهم وخبراتهم في مجال البناء لإدارة أعمالهم الخاصة وتحقيق الاستقلالية المالية. وبشكل عام، تتحقق فوائد عديدة من تأسيس مؤسسة لأشغال البناء، بما في ذلك تلبية الاحتياجات المحلية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في التطور المستدام والبناء المبتكر.

المبحث الثالث : دراسة الاقتصادية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المطلب الاول :تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و هي هيئة عمومية، انشئت عام 1996، مكلفة بتشجيع و دعم و مرافقة انشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل و التي تتراوح اعمارهم في 19 الى 35 سنة و الحاملين لافكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات .

و حسب المرسوم التنفيذي رقم 20 – 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 و الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 و المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الاساسي ، و يغير تسميتها ، فان هذه الوكالة ستحمل تسمية الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية .

المطلب الثاني : دراسة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

1- هيكل الاستثمارات :

الجدول رقم (20) : هيكل الاستثمارات

قسم	مبلغ	مبلغ اجمالي دينار
الاصول الغير مادية	100000.00	100000.00
رسوم الادارة	100000.00	
برمجيات و الرخص	0.00	
الاصول المادية	7915000.00	7915000.00
معدات الإنتاج	7915000.00	
معدات محلية	7915000.00	
معدات مستوردة	0.00	
تكاليف التركيب	0.00	
تكاليف النقل	0.00	
تركيب و التجميع	0.00	
مواد المتداولة	0.00	
تهيئة	0.00	
أدوات	0.00	
معدات و اثاث مكتبي	0.00	
اجهزة كمبيوتر	0.00	
الرسوم الجمركية و الضرائب	0.00	0.00
الضرائب الاخرى	0.00	0.00
مساهمة صندوق الضمان	99067.50	99067.50
تأمينات	73449.89	73449.89
رأس المال العامل	798196.90	798196.90
رسوم التدريب و الشحن	0.00	0.00
أخرى	0.00	0.00
المجموع	8985714.29	8985714.29

المصدر: من اعداد الطالبتين ، باعتماد على وثائق المؤسسة .

2- تخصيص الموارد المتعلقة بالمشروع :

الجدول رقم (21) : تخصيص الموارد المتعلقة بالمشروع

رقم	المعدات و الخدمات	كمية
1	Compresseur la marque atlas copco + tuyau roflemant + marteau BB25	1
2	Nacelle electrique 100m de hauteur et platforme 3m chine	1
3	Projeteuse de platre G5	1
4	Panneaux cofrage 500MM/500MM*Espagne*	10
5	Panneaux coffrage (20-45) 3m*Espagne*	20
6	pied droit 4m 220/400 locale	200
7	Services bancaires	/

المصدر: من اعداد الطالبتين ، باعتماد على وثائق المؤسسة

3- اطلاق المشروع :

تنفيذ مشروع بناء يتطلب اتباع خطوات محددة لضمان نجاحه .

- **إعداد المخططات والتصاميم** :بدأ بإعداد المخططات والتصاميم الهندسية المفصلة للمشروع بالتعاون مع مهندسي الإنشاءات والمعماريين .

- تأمين المواد والمعدات: قام بشراء وتأمين جميع المواد اللازمة للبناء مثل الأسمنت والحديد والأخشاب، بالإضافة إلى تأمين المعدات اللازمة للعمل .

- **توظيف العمالة:** قام بتوظيف العمالة المهنية والماهرة مثل النجارين والبنائين والكهربائيين لتنفيذ الأعمال بدقة وفي الوقت المحدد .

- **بدء البناء:** بدأ في تنفيذ أعمال البناء والتشييد بناء على المخططات والتصاميم المعتمدة، وتأكد من مراقبة جودة العمل والامتثال للمواصفات.

- **متابعة التقدم:** قام بمتابعة تقدم العمل بانتظام، وتأكد من حل أي مشاكل أو تحديات تظهر خلال عملية التنفيذ .

- **الانتهاء والتسليم:** بمجرد الانتهاء من البناء، قام بالتحقق من الجودة والانتهاءات وتأكد من استكمال جميع الأعمال بدقة قبل تسليم المشروع .

هذه الخطوات الأساسية تساعد في تنفيذ مشروع البناء بنجاح وفي الوقت المحدد.

4- المرافقة والمتابعة :

- **مرافقة :**

- **مفهوم المرافقة:**

يعتبر تعريف المرافقة، وخاصة مرافقة المقاولات الصغيرة أمر معقد لحد ما، ويرجع سبب هذا التعقيد إلى تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشبعهم، وكذا تنوع أشكال المرافقة، إلى جانب اجراءات تنفيذها .

ويعتبر التعريف الأكثر شمولا امهنة المرافقة هو الذي اقترح من طرف "أندري لوتاوسكيAndréLetouski و هو مسئول عن الدراسات في وكالات إنشاء المؤسسات بفرنساAPCEفي مذكرة داخلية أعدها إذ نجده قد عرفها على أنها تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من اجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ .

وتعرف المرافقة أيضا " بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من القاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط start- upperiod ،وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة .

ويقول (Olivier CULLIERE)أن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية أنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطر ....وغيره .

فالمرافقة المقاولاتية مهنة قائمة بذاتها تضم مجموعة من التقنيات فتقوم لاستقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء المؤسسات وتقديم خدمات تتناسب مع شخصية كل فرد متبعة هذه المؤسسة من بدايتها وتتابع تطورها ما دمت المؤسسة بحاجة للمرافقة.

- **الخدمات التي تقدمها هيئات الدعم والمر افقة :**

تطورت هيئات الدعم والمرافقة منذ سنوات الثمانينات من القرن الماضي، حيث برز هذا التوجه بشكل كبير في الدول المتقدمة (الو م أ، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا ... وغيرها)، وارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور أساسية.

- **الدعم المالي:** لمعالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع .

- **تطوير شبكات النصح والتكوين:** في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة ... وغيرها .

- الدعم اللوجستيكي: توفير مقر لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة أو معقدة حسب المشروع الصغير وتقوم بهذه العمليات من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات .

وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل، خلال وبعد إنشاء المؤسسة، تتمثل هذه الخدمات خلال كل مرحلة فيما يلي :

الاستقبال (accueille):

يظهر التحليل المقارن الذي قامت به الدراسة العديد من الملاحظات على النحو التالي :

عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة الاستقبال، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول (حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق) .

و بالتالي فمرحلة الاستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع ،احتياجات المشروع، التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع .

و تختلف مدة وشكل الاستقبال من لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي،

بالإضافة إلى ذلك فمدة الاستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع .

فعملية الاستقبال هي أول عملية اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية و خبرات عالية الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة .

- **المرافقة خلال الإنشاء :**

تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي :

- **إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع:** يتمثل في خطة عمل مضمون: تقديم صاحب المشروع، وصف المشروع، وصف السلعة أو الخدمة، السوق، رقم الأعمال، الوسائل التجارية، وسائل الإنتاج .

- **الملف المالي:** جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، عتبة المردودية .

- **البحث عن الوسائل المالية:** (قروض، إعانات، مساعدات ...)

- القيام بالخيارات الجبائية ، الاجتماعية والقانونية.

- المرافقة يمكن ان تصل الى غاية المساعدة في تخطيط و انجاز خطوات انشاء المشروع .

الشكل رقم (06) : مراحل المرافقة المقاولاتية لإنشاء مقاولة مصغرة

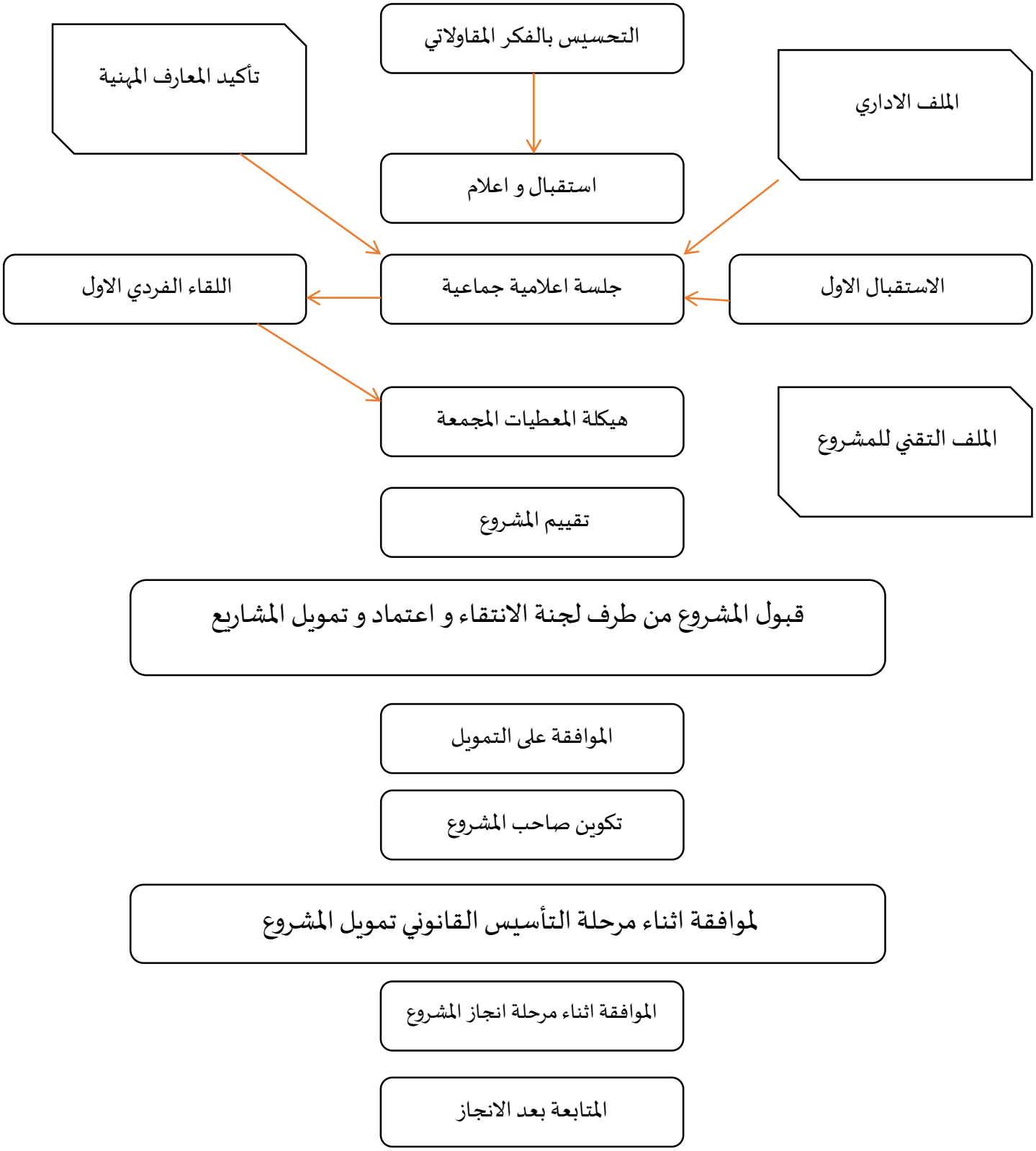

المصدر: من اعداد الطالبتين ، باعتماد على وثائق المؤسسة

- **متابعة :**

لمتابعة البنكية للمشاريع هي عملية يقوم فيها البنك بمراقبة ومتابعة استخدام الأموال التي تم تقديمها كقروض أو تمويل لمشاريع معينة. يهدف ذلك إلى ضمان أن تستخدم الأموال بشكل فعال وفقا للأهداف المحددة وفقًا للاتفاقية المبرمة بين البنك والعميل.

إليك شرحا مفصلا لعملية المتابعة البنكية للمشاريع:

- **تقديم الطلب والتقييم الأولي :** يبدأ العميل عادة بتقديم طلب للحصول على تمويل لمشروعه إلى البنك. يقوم البنك بتقييم الطلب الأولي للتأكد من ملاءمته والمخاطر المحتملة المرتبطة به.

- **التقييم الفني والمالي:** في حالة الموافقة على الطلب الأولي، يقوم البنك بإجراء تقييم فني ومالي للمشروع. يشمل ذلك تحليل المخاطر التقنية والمالية للمشروع، وتقدير التكاليف والإيرادات المتوقعة، والتحقق من جدوى المشروع.
- **صياغة الاتفاقية و إقرار القرض:** بعد اكتمال التقييم، يتم صياغة اتفاقية التمويل بين البنك والعميل. تحتوي هذه الاتفاقية على شروط وأحكام القرض، بما في ذلك مبلغ التمويل وفترة السداد والفائدة المطبقة.
- **التنفيذ وصرف الأموال:** بعد توقيع الاتفاقية، يتم صرف الأموال للعميل وبدء تنفيذ المشروع.
- **المتابعة البنكية:** تبدأ عملية المتابعة البنكية من هذه النقطة. يقوم ممثلو البنك بمتابعة سير التنفيذ واستخدام الأموال بانتظام. يمكن أن تشمل هذه المتابعة زيارات ميدانية لموقع المشروع، وتقارير دورية من العميل حول التقدم، وفحص الفواتير والمستندات للتأكد من استخدام الأموال بالشكل المناسب.
- **التقييم المستمر:** يتم تقييم أداء المشروع بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المحددة. في حالة وجود أي مشاكل أو تأخيرات، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

- **إعادة التمويل (إذا لزم الأمر) :** في بعض الحالات، قد يتطلب المشروع تمويل إضافي أو إعادة هيكلة للديون. يقوم البنك بمراجعة الظروف الجديدة واتخاذ القرار المناسب بشأن إعادة التمويل إذا كان ذلك ضروريا.
-**إغلاق المشروع وتسديد الديون :** بعد اكتمال المشروع وتحقيق الأهداف، يتم إغلاق الاتفاقية وسداد الديون المستحقة وفقًا للشروط المتفق عليها.

من المهم أن يتم تنفيذ عملية المتابعة البنكية بشكل دقيق وفعال لضمان نجاح المشروع وتحقيق العوائد المتوقعة للبنك والعميل.

المطلب الثالث : القيمة المضافة

1- **الابتكاروالتطويرالتكنولوجي**:

- استخدام أحدث التقنيات والابتكارات في مجال البناء لتحسين كفاءة العمل وجودة المنتج النهائي.

- تطبيق تقنيات البناء الذكية مثل إدارة المشاريع بواسطة الحوسبة والواقع الافتراضي والواقع المعزز.

2- **التواصل والعلاقات العامة**:

- بناء علاقات قوية مع العملاء والشركاء التجاريين والجهات الحكومية والمجتمع المحلي.

- التواصل المستمر مع العملاء لفهم احتياجاتهم ومتطلباتهم وضمان رضاهم التام عن الخدمات المقدمة.

3- **المسؤولية الاجتماعية والبيئية**:

- الالتزام بمعايير السلامة والصحة المهنية لحماية العمال والمجتمع المحلي.

- تبني مبادئ الاستدامة في جميع جوانب العمل، مثل استخدام مواد صديقة للبيئة وتقليل النفايات وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة.

4- **التعليم والتطويرالمهني**:

- توفير فرص التدريب والتطوير للموظفين لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم.

- تشجيع الابتكار والإبداع من خلال إنشاء برامج تحفيزية وتحفيزية للموظفين.

5- المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية:

- توفير فرص العمل المحلية ودعم الاقتصاد المحلي من خلال تعاقد المؤسسة مع المقاولين والموردين المحليين.

- المساهمة في تطوير البنية التحتية المحلية من خلال مشاركة في مشاريع البنية التحتية العامة.

6- **التخطيط والتصميم**:

- تقديم الاستشارات الفنية والهندسية للعملاء.

- إعداد الخطط الهندسية والمعمارية والتصاميم المفصلة للمشاريع.

- توفير الحلول الإبداعية والتقنية لتلبية احتياجات العميل.

7- **المناقصة والتقديم**:

- إجراء عمليات المناقصة وتقديم العروض الفنية والمالية للمشاريع.

- تقديم خيارات تقنية ومالية تناسب متطلبات العميل.

8- التنفيذ:

- تنفيذ الأعمال البنائية وفقًا للمواصفات والجودة المطلوبة.

- ضمان تنفيذ العمل بأمان وفعالية وفي الوقت المحدد.

- استخدام تقنيات ومواد بناء متطورة لتحقيق الأداء الأمثل.

9- **التسليم والتشغيل**:

- تسليم المشاريع في الحالة المطلوبة وفقًا للمواصفات.

- تقديم خدمات ما بعد البيع وضمان الصيانة للمشاريع المنجزة.

- توفير التدريب والدعم الفني للعملاء لاستخدام المرافق والأنظمة المثبتة.

خلاصة :

ان المقاولاتية في بنك التنمية المحلية تبرز دورها الحيوي في تحريك عجلة الاقتصاد. من خلال توفير التمويل والخدمات الاستشارية، يدعم البنك رواد الأعمال في إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يسهم في زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة. هذا الدعم يعزز الابتكار والتجديد، ويساعد في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والأسر. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المشاريع المدعومة في التنمية المستدامة من خلال الالتزام بمعايير بيئية واجتماعية. بشكل عام، يوضح الدور الاستراتيجي لبنك التنمية المحلية كيف يمكن للمؤسسات المالية تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال دعم المقاولاتية.

خاتمة

خاتمة عامة :

في الختام، يظهر بوضوح أن المقاولاتية لها دور لا يمكن إغفاله في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية. من خلال تشجيع روح المبادرة والابتكار، وتوفير فرص العمل، وتحفيز الاستثمار، تسهم المقاولاتية بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات المحلية .ومع ذلك، تواجه المشاريع المقاولاتية تحديات عدة مثل نقص التمويل، وضعف البنية التحتية، والتشريعات العقيمة. لذا، يتطلب دعم المقاولاتية تبني سياسات حكومية فعالة تعمل على تخفيف هذه التحديات وتوفير بيئة أعمال ملائمة وداعمة . من خلال استثمار الجهود والموارد في تعزيز المقاولاتية، يمكننا تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المحلية. إن تعزيز دور المقاولاتية يمثل استثماراً مستقبليا ضروريا لتحقيق الازدهار والتقدم في الاقتصادات المحلية والعالمية

نتائج البحث :

انطلاقا مما سبق توصلنا الى النتائج التالية :

- الدعم المالي والاستشاري المقدم من بنك التنمية المحلية أسهم بشكل كبير في خلق فرص عمل جديدة، مما ساعد في تقليل معدلات البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

- المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يدعمها البنك تشجع على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة.

- المشاريع المدعومة تلتزم بمعايير التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تحسين الوضع البيئي والاجتماعي بجانب النمو الاقتصادي.

- بدعم من البنك، تمكنت المشاريع الصغيرة والمتوسطة من زيادة إنتاجيتها والمساهمة بشكل ملموس في النمو الاقتصادي المحلي.

- برامج التدريب والاستشارات المقدمة من البنك ساعدت رواد الأعمال على تطوير مهاراتهم الإدارية والفنية، مما زاد من فرص نجاح مشاريعهم.

الاقتراحات :

- زيادة حجم التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشمل عدد أكبر من رواد الأعمال، مما يمكنهم من تحقيق نمو أكبر وتأثير اقتصادي أوسع.

- تطوير برامج تدريبية متقدمة ومتخصصة تساعد رواد الأعمال على اكتساب مهارات جديدة في مجالات مثل الإدارة المالية، والتسويق، والتكنولوجيا.

- إنشاء حاضنات أعمال ومراكز ابتكار تدعم الأفكار الجديدة والمشاريع الريادية، مع التركيز على الحلول المستدامة بيئيا واجتماعيا.

- العمل على تحسين البنية التحتية اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل توفير مساحات عمل مشتركة، وشبكات اتصال متقدمة.

- تشجيع الشراكات بين بنك التنمية المحلية والمؤسسات الخاصة الكبرى لتعزيز فرص الاستثمار وتوسيع نطاق الدعم المقدم للمشاريع الريادية.

إجابة على الفرضيات :

انطلاقا من الدراسة النظرية و التطبيقية التي اعتمدت عليها في هذا الموضوع تم التوصل اثناء اختبار الفرضيات الى النتائج التالية :

1- الفرضية التي تقول إن تعزيز الثقافة الريادية وتشجيع روح المبادرة في المجتمعات المحلية يمكن أن يحفز الأفراد على تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يعزز النمو المحلي، هي فرضية مدروسة وتجد تأييدًا في الأبحاث والتجارب العملية.

2- الفرضية التي تقول إن توفير التمويل المناسب والدعم الفني للمقاولين المحليين يمكن أن يساعدهم على تنمية أعمالهم وتوسيع نطاقها، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل في المجتمعات المحلية، تعكس واقعية معينة تمامًا ولكن يجب التأكد من توفير الشروط الملائمة للاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات في كل مجتمع .

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ان المقاولاتية هي عملية إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورًا حيويًا في تنشيط الاقتصاد المحلي. في بنك التنمية المحلية، تُعتبر المقاولاتية وسيلة لتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل، مما يسهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة دخل الأفراد. البنك يدعم المقاولين بتقديم التمويل اللازم والمشورة الفنية، مما يساعدهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة. هذا الدعم يؤدي إلى نمو اقتصادي متكامل وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية : المقاولاتية ، الاقتصاد المحلي ، بنك التنمية المحلية

summary:

Entrepreneurship is the process of creating and managing small and medium enterprises that play a vital role in revitalizing the local economy. At the Local Development Bank, entrepreneurship is considered a means to promote innovation and create job opportunities, which contributes to reducing unemployment rates and increasing individuals' income. The bank supports contractors by providing the necessary financing and technical advice, which helps them transform their ideas into successful projects. This support leads to integrated economic growth and improving the standard of living in the local community.

Keywords: Entrepreneurship, local economy, local development bank

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

الكتب :

1- تاب المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروع المصغرة في الجزائر _ الاستاذ كمال زيتوني و الاستاذ كريم جايز الصفحة 03 .

2- النجار جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد"**الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**"، الطبعة الثانية ، دار الحامد، عمان، الأردن،2008 .

3- مسيكة بوفامة، رابح حمدي باشا، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دفاتر CREAD ، العدد ،76 الجزائر، ،2006 ص 6 .

4- بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18-17 أفريل ،2006 ، ص 329 .

5- عبد الرزاق، خليل عادل، نغموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة خميس مليانة ،الجزائر ، 2007، ص01 .

مذكرات :

1- مزاوي حسيبة "، **المقاولاتية النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والواقع"(2016-2000)** ، رسالة ماستر في سياسات عامة و إدارة محلية، قسم العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-(2017-2018)، ص 17 – 18 .

2- فقير حمزة، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2008-2009 ،ص 31 .

3- قوجيل، محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ،2016 ص15 .

مداخلة :

1- يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى الدولي حول : استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18و19أفريل 2012 .

2- شعيب بونوة، سعاد بوزيدي، المقاولة والتنمية الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، خميس مليانة، الجزائر2007 .

قانون :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52 ،الصادر في 11 سبتمبر 1996 ،ص 12 .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06 ،الصادر في 25 جانفي 2004 ، ص 8 .

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27 ،المرسوم الرئاسي رقم 04-134، المؤرخ في 14 أفريل 2004 ، الصادر في 28 أفريل 2004 ،ص 30 .

4- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مارس 8 2012، ص 12 .

باللغة الفرنسية :

1 - E.learning_univ msila_cour. P 4 .

2 - Entrepreneurship between idea and succes facturs (med lamine alloune _ wassila sebiti) page 03 .

3- Nacer-Eddine Sadi, la privatisation des entreprises publique en Algerie, 2ème Edition, Office des publications universitaire, France, 2006, p 26.

4- Mohamed Arezki Isli, La création d'entreprise en Algèrie, Les cahiers du CREAD, n 73, Algérie, 2005, p 52